كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الفروق التصريفية بين تاء التأنيث وألِفَيْه

إعداد

د/ سامح إبراهيم الصباغ

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الثالث)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

الفروق التصريفية بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه

سامح إبراهيم الصباغ
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – إيتاي البارود – مصر
البريد الإلكتروني : salsapag@mu.edu.eg

ملخص البحث

للاسم ثلاث علامات تأنيث متفق عليها: تاء التأنيث المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، وهذه العلامات الثلاث تشترك في اختصاصها بالأسماء، ودلالتها على معنى التأنيث، وزيادتها على أصول الكلمة، كما يكثر استعمالها في كثير من الأبواب التصريفية، ومع ذلك فبينها عدة فروق: فمنها ما هو أصل، ومنها ما هو منقلب عن غيره، ومنها ما زيادته غير لازمة، فيُقدَّر انفصاله، ولا يُعتد به، ومنها ما يكون لازمًا لبنية الكلمة، فيُعتد به، ولا يُقدَّر انفصاله، كما أن بينها فروقًا في الاستعمال الصرفي. ويهدف هذا البحث إلى جمع هذه الفروق التصريفية بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه، ودراستها دراسة مقارنة، مع بيان عللها.

الكلمات المفتاحية: الفروق– التصريفية– التأنيث– التاء– الألف المقصورة– الألف الممدودة.

The morphological differences between the T-Feminization tied and its two A's

Sameh Ibrahim Al-Sabbagh
Linguistics Department - Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University - Itay Al-Baroud - Egypt
E-mail : salsapag@mu.edu.eg

Abstract

The morphological differences between the feminization Ta'a and its two A's

The name has three agreed feminine marks; the Tethered Ta'a Al- Ta'neeth, the long vowel and short vowel feminization A. These three marks share their specialistic by names, and their significance for femininity, and increase it on the origins of the word, also its frequently used in many morphological sections. However, there are several differences: Some of them are the origin, some of them are turned from others, some of them its addition is not compulsory, so its separation is considered and it is not counted, some of them is compulsory for the structure of the word and it is considered, and its separation is not counted. Also there are differences between them in the morphological use. This research aims at collecting these morphological differences between Ta'a Al- Ta'neeth and its two A's and study it as a comparative study with the declaration of its trouble.

Keywords: Differences – morphological – feminization- Al-ta'a- short vowel- long vowel

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، ورسولنا الكريم، وأفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين، وبعد:

فالاسم له ثلاث علامات تأنيث متفق عليها: تاء التأنيث المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، وهذه العلامات الثلاث تشترك في اختصاصها بالأسماء، ودلالتها على معنى التأنيث، وزيادتها على أصول الكلمة، كما يكثر استعمالها في كثير من الأبواب التصريفية، ومع ذلك فبينها عدة فروق: فمنها ما هو أصل، ومنها ما هو منقلب عن غيره، ومنها ما زيادته غير لازمة، فيُقدَّر انفصاله، ولا يُعتد به، ومنها يكون لازمًا لبنية الكلمة، فيُعتد به، ولا يُقدَّر انفصاله، كما أن بينها فروقًا في الاستعمال في بعض الأبواب التصريفية. فقصدت في هذا البحث جمع هذه الفروق التصريفية بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه، ودراستها دراسة مقارنة، مع بيان عللها، مستخدمًا في ذلك منهج المقارنة والتحليل.

وفي سبيل ذلك قسمت البحث ثمانية مباحث، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه.

المبحث الأول: تاء التأنيث وألفاه بين الأصالة والبدلية.

المبحث الثاني: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في تقدير الانفصال.

المبحث الثالث: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في التثنية.

المبحث الرابع: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في جمع المذكر السالم.

المبحث الخامس: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في جمع المؤنث السالم.

المبحث السادس: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في التصغير.

المبحث السابع: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في النسب.

المبحث الثامن: الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في الوقف.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته .

وقد راعيت في كل مبحث البدء بالحديث عن تاء التأنيث؛ لأنها أكثر علامات التأنيث استعمالاً، ثم أُثنّي بألف التأنيث المقصورة قبل الممدودة؛ لأن المقصورة أصل للمدودة، ثم أختم المبحث بتلخيص يبين بإيجاز الفرق بين العلامات الثلاث في مسألة المبحث.

وأسأل الله -تعالى- أن يلهمني الصواب والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

تاء التأنيث وألِفاه بين الأصالة والبدلية

تختلف علامات التأنيث الثلاث: (تاء التأنيث، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة) من حيث الأصالة والبدلية، فمنها ما هو أصل، ومنها ما هو مبدل من غيره، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث بين الأصالة والبدلية :

تاء التأنيث تنطق في الوصل تاء، ويوقف عليها بالهاء عند جمهور العرب، ولاختلاف النطق بها وصلًا ووقفًا؛ كان اختلاف النحويين فيها من حيث الأصالة والبدلية، فهل التاء أصل، والهاء في الوقف بدل منها؟ أو الهاء هي الأصل، والتاء في الوصل بدل منها؟

للنحويين في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن التاء أصل، وتبدل في الوقف هاء، وهو مذهب البصريين[١]، وقال به من الكوفيين: الفراء[٢]، وابن كيسان[٣]، وهو قول أكثر النحويين[٤].

قال سيبويه: ((وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في

---

(١) ينظر مذهب البصريين في: شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٥٣/٣، والجنى الداني في حروف المعاني ٥٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٥٥/١، والتعليقة على المقرب ٥٨٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٤٧/٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ١٣٤/٤.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢.

الوقف، كقولك: هذه طلحة))[١].

وقال المبرد: ((وأما الهاء فتُبدَل من التاء الداخلة للتأنيث، نحو: نَخْلة وتَمْرة، إنما الأصل التاء، والهاء بدل منها في الوقف))[٢].

وقال أيضًا: ((اعلم أن علامة التأنيث تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء التي تُبدَل منها في الوقف هاء))[٣].

والعلة في قلب تاء التأنيث هاء في الوقف هي: التفريق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل الذي يكون بالتاء وصلًا ووقفًا، نحو: قالتْ، وقامتْ، والتفريق – أيضًا– بين التاء الاسمية التي للتأنيث، مثل: عِفْرِيَة، والتي تكون لغير التأنيث، مثل: عِفْرِيت، وعَنْكَبُوت[٤].

وإنما قُلِبت التاء في الوقف هاء في الاسم دون الفعل؛ لأصالة التاء الاسمية في التأنيث؛ لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه، بخلاف التاء الفعلية، فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير في الأصل أولى لتمكنه[٥].

ومن حجج البصريين على أصالة التاء ما يأتي[٦]:

أولاً: أن تاء التأنيث تُنطَق في الوصل تاء، فهذا دليل أصالتها؛ لأن الوصل

---

(١) الكتاب ٢٣٨/٤.

(٢) المقتضب ١٩٩/١.

(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٦/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢.

(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٦) ينظر أدلة البصريين على أصالة التاء في: علل النحو لأبي الحسن الوراق ١٦٨ – ١٧١، والمنصف (شرح ابن جني لتصريف المازني) ١٦١/١، وسر صناعة الإعراب ١٧١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣، والتعليقة على المقرب ٥٨٥، ومغني اللبيب ٤٥٥/١، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٦.

من المواضع التي تُجْرَى فيها الأشياء على أصولها، أما الوقف فمن مواضع التغيير والبدل، ولهذا نظائر كثيرة، منها:

١- قول بعض العرب في الوصل: هذه أَفْعَى يا فتى، بالألف على الأصل، فإذا وَقَف قال: هذه أَفْعَيْ، فيُبدِل الألف ياء، ومنهم من يقول: أَفْعَوْ، فيُبدِلها واوًا.

٢- ويقولون في الوصل: هذا بَكْرٌ، ومررت ببَكْرٍ، فإذا وقفوا فمنهم من يقول: هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ، فينقل الحركة إلى ما قبل حرف الإعراب.

٣- ويقول بعضهم في الوقف: هذا خَالِدّ، وهو يَجْعَلّ، فيُضعِّف الحرف في الوقف، فإذا وَصَل رَدّه إلى التخفيف.

٤- أن التنوين المنصوب هو أصل الألف في نحو: رأيتُ زيدًا يا هذا؛ لثبات التنوين في الوصل.

فهذا كله يدُلُّ على أن الوصل تُجْرَى فيه الكلمة على أصلها، وأن الوقف من مواضع التغيير؛ مما يدُلُّ على أصالة تاء التأنيث؛ لأنها تُنطَق في الوصل تاء.

ثانيًا: أن التاء في جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات تَظَلُّ تاء وصلًا ووقفًا، ولا تُبْدَل هاء، فعُلِم بذلك أن الأصل هو التاء.

ثالثا: أن بعض العرب يقفون على التاء بالتاء، فيقولون في الوقف على نحو مُسِلِمة: مُسْلِمت؛ مما يدُلُّ على أن التاء هي الأصل.

قال سيبويه: ((وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ)) [(١)].

قال أبو بكر بن الأنباري: ((قال الفراء: والطائيون يقفون على كل تاء للمؤنث

(١) الكتاب ١٦٧/٤.

بالتاء، ولا يقفون بالهاء، فيقولون: هذا طَلْحَتْ، وهذا حَمْزَتْ، وهذه أَمَتْ))[1].

ومنه -أيضًا- قول الشاعر[2]:

اللهُ نجّـــــــــاكَ بِكَفـــــــــيْ مسْـــــــــلَمَتْ

مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــا وَبَعْـــدِ مَـــا وَبَعْـــدِ مَـــتْ

صَـــارَتْ بَنَـــاتُ الـــنَّفْسِ عِنْـــدَ الغَلْصَـــمَتْ

وكـــادَت الحـــرَّةُ أَنْ تـــدْعـــىَ أمـــتْ

رابعًا: أن الفعل يُؤنَّث بالتاء دون أن تُبْدَل في الوقف هاء، فعُلِم بذلك أن التاء في الاسم هي الأصل.

خامسًا: أن الاسم المؤنث بالتاء لما استعمل بالتاء والهاء، والتاء أثقل من الهاء، ولم يوجد تأنيث بالهاء في غير هذا الموضع؛ وجب أن تُقَدَّر الهاء بدلاً من التاء؛ لأنه عدول من الأثقل إلى الأخف، وهذا شأن الإبدال عند العرب.

المذهب الثاني: أن الهاء هي أصل تاء التأنيث، ولكنها تُبْدَل في الوصل تاء، وهو مذهب الكوفيين[3]، عدا الفراء وابن كيسان، فقد ذهبا مذهب البصريين كما نقل

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢٠٠/١، ونسبت هذه اللغة أيضا إلى حمير، ينظر المصباح المنير (هوى)، ٦٤٤/٢.

(٢) هذه الأبيات من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي، ولم أعثر عليه في ديوانه، ومَسلمة اسم شخص، والغَلْصَمة رأس الحلقوم، والشاهد في الوقف على تاء التأنيث بالتاء في: (مَسْلمت، والغَلْصَمت، وأَمَتْ). والبيت منسوب لأبي النجم في لمحكم ٥٨٠/١٠، ولسان العرب ٤٧٢/١٥، والتصريح على التوضيح ٦٣١/٢، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٥١/٩، وبلا نسبة في: علل النحو للوراق ١٦٩، والخصائص ٤٠٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣، والتعليقة على المقرب ٥٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك١٣٥٣/٣، والجنى الداني ٥٨ ، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٦ ، والأشموني١٣٤/٤.

عنهما الرضي في قوله: ((لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضًا، وأما الاسمية فاختُلِف في أصلها، فمذهب سيبويه، والفراء، وابن كيسان، وأكثر النحاة أنها أصل كما في الفعل)) (١).

وحجّة الكوفيين على أصالة الهاء وبدلية التاء نقلها عنهم الرضي بقوله: ((وقال ثعلب: إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قُلِبت تاء في الوصل؛ إذ لو خُلِّيَت بحالها هاء لقيل: رأيت شَجَرَهًا بالتنوين، وكان التنوين يُقلَب في الوقف ألفًا كما في (زَيْدًا)، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقُلِبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رَجعت إلى أصلها، وهو الهاء)) (٢).

والراجح ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم، وهو أن التاء هي الأصل؛ لقوة ما احتجوا به، وأيضًا لثبوت التاء في المثنى دون إبدالها هاء، نحو: مسلمتان، ومسلمتين.

وأما استدلال ثعلب على أصالة الهاء وبدلية التاء بخوف اللبس بين هاء التأنيث والألف المبدلة من التنوين؛ فيجاب عنه بأمرين:

الأول: يلزم من ذلك عدم إلحاق ألف التنوين بما آخره هاء وصلًا ووقفًا، وهذا غير صحيح؛ لوجود كلمات في العربية آخرها هاء وصلًا ووقفًا، ويلحق بها ألف التنوين دون لبس، كما في: شره شرهًا، وتنزه تنزهًا.

الثاني: أن اللبس غير متصور؛ لأن الألف ليست بدلا من الهاء، وإنما هي بدل من التنوين، وكيف يتصور اللبس مع وجود الحرفين ؟!

ثانيًا: ألف التأنيث المقصورة أصلية :

لا خلاف على أن ألف التأنيث المقصورة أصل، وليست منقلبة عن غيرها.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٩.

ثالثا: ألف التأنيث الممدودة بين الأصالة والبدلية

اختلف النحويون في تحديد علامة التأنيث فيما آخره ألف تأنيث ممدودة، مثل: حَمْراء، وصَحْراء، كما اختلفوا في أصالة الهمزة، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: علامة التأنيث في نحو: صَحْراء، وحَمْراء هي الهمزة وحدها، وأصل هذه الهمزة ألف التأنيث المقصورة، ولكنها قُلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة؛ ولهذا سُمِّيت ألفًا مع أنها في الظاهر همزة، وذلك باعتبار أصلها، وسُمِّيت ممدودة لزيادة ألف المد قبلها.

فأصل صَحْراء: صَحْرى بألف مقصورة، ثم أُريد مدّ الصوت، فزيدت ألف قبل الألف المقصورة، فصارت صحْرا بألفين، الأولى زائدة لمدّ الصوت، والثانية للتأنيث، فالتقى ساكنان، فلا بد من التخلص من التقاء الساكنين، بحذف إحدى الألفين أو تحريكها، فلم يمكن حذف الأولى، ولا تحريكها؛ حفاظًا على المد، ولم يمكن حذف الثانية حفاظًا على علامة التأنيث، فلم يَبْقَ إلا تحريك الثانية، فقُلِبَت همزة[1].

وإنما قُلِبَت ألف التأنيث المقصورة همزة لا واوًا ولا ياء، مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ لأنها لو قُلِبت إلى إحداهما لاحْتِيج إلى قلبها همزة كما في: كِساء، ورِداء؛ لتطرُّف الواوا في كِساء، والياء في بِناء بعد ألف زائدة، فقُلِبت الألف في نحو: صَحْرا همزة من أول الأمر[2].

وهذا مذهب البصريين[3]، والجمهور[4].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٨٣/١، ٨٤، وشرح التصريف للثمانيني ٣٢١، ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٤٨٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨٩/٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٨/٤.

(٤) ينظر توضيح المقاصد ١٣٥٣/٥.

قال سيبويه: ((هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْراء، وصَفْراء، وخَضْراء، وصَحْراء ... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألفٍ مثلُها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل، وجرى عليها ما كان يَجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف))[1].

وقال المبرد: ((واعلم أن ألف حمْراء وأخواتها في التي أُبْدِلت منها الهمزة هي الألف التي في: حُبْلَى، وسَكْرَى، إلا أن قبل تلك ألفًا، فلو حذفتها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة، وصار الممدود مقصورًا، ولكنك لما حركتها صارت همزة، ولست تقْدِر في الألف إذا حركتها على غير ذلك))[2].

ويدل على أن الهمزة في نحو: صَحْراء، وحَمْراء ليست أصلية، بل منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة ما يأتي:

١- أن الهمزة لم تثبت للتأنيث في غير هذا الموضع، وإنما التأنيث بالتاء والألف، فحُملت الهمزة على الألف[3].

٢- أن ما آخره ألف تأنيث ممدودة مثل صحراء لا تثبت همزته في الجمع، بل تُقلب ياء، فيقال في جمع صحْراء: صحارِيّ، بياءين: الأولى منقلبة عن ألف المد قبل الهمزة؛ وذلك لانكسار ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن الهمزة

(١) الكتاب ٣/٢١٣، ٢١٤.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٥ ، ٨٦.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩١، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٢، وشرح الجمل للخفاف ٤٥٩، ٤٦٠.

بعد ردها إلى أصلها؛ لزوال موجب قلبها، وهو وجود الألف قبلها، فلو كانت الهمزة أصلية لثبتت في الجمع، كما ثبتت في قَرَارِيء جمع قُرّاء؛ لأن الهمزة أصلية. وإذا ثبت أن الهمزة منقلبة وجب القول بانقلابها عن الألف، لا عن الواو أو الياء؛ لأنهما لم تثبتا للتأنيث في الأسماء المتمكنة، وإنما الثابت للتأنيث هو الألف(١).

٣- ومما يؤكد أن الهمزة في نحو صحراء منقلبة عن الألف معاملتها معاملة ألف التأنيث المقصورة، فيقال في الجمع: صحارٍ ،بحذف الهمزة بعد قلبها ياء، كما يحدث مع ألف التأنيث المقصورة، كما في جمع حُبلى على حَبالٍ، فلو كانت الهمزة أصلية لثبتت في الجمع، فكان يقال: صحارِئ، كما قيل في جمع لؤلؤ: لآلِئ بالهمزة؛ لأنها أصلية(٢).

٤- كما أن الهمزة في نحو صحْراء تُقلب في التثنية والجمع السالم، فيقال: صحْراوان، وصحْراوون علمًا لرجل، وصحْراوات، فلو كانت الهمزة أصلية لثبتت كما ثبتت في تثنية قُرّاء وجمعَيْه، فقيل: قُرّاءان، وقُرّاؤون، وقُرّاءات.

المذهب الثاني : علامة التأنيث في نحو: صَحْراء، وحَمْراء هي الهمزة وحدها، وهي أصلية غير منقلبة عن الألف، وهو قول الكوفيين(٣)، والزجاج(٤)، وأبي بكر

(١) ينظر: المنصف ١٥٥/١، وسر صناعة الإعراب ٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥، وشرح التصريف الملوكي ٢٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢، ٣٧٠، والممتع ٢١٩/١ ، ٢٢٠، وشرح الكافية للرضي ٣٢٣/٣، وشرح الجمل للخفاف ٤٥٩، ٤٦٠.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٨١/٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٣/٥، وشرح التصريح على التوضيح ٤٨٧/٢، وهمع الهوامع ٢٩٠/٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٨/٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٥٣/٥، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٨/٤.

ابن الأنباري[١]، والزجاجي[٢]، ونُسِب إلى الأخفش[٣].

قال الزجاجي: ((وعلامات التأنيث ثلاث: الألف المقصورة، والهمزة الممدودة، والتاء التي تُبْدل في الوقف هاء)) [٤].

وقال أبو بكر بن الأنباري: ((وحَمْراء، وصَفْراء، وعَفْراء الهمزة فيهن زائدة للتأنيث، لا أصل لها في الفعل، ألا ترى أن الراء في حَمْراء، وصَفْراء، وعَفْراء هي لام الفعل؛ وذلك أنهن من الحُمْرة، والصُفْرة، والعَفَر)) [٥].

وهذا المذهب مردود بما احتج به البصريون والجمهور من قلب الهمزة في الجمع في نحو صحارِيّ، وبحذفها بعد قلبها ياء في صحارٍ، فلو كانت أصلية لثبتت كما ثبتت في قَرَاريء جمع قُرّاء، ولآلئ جمع لُؤْلُؤ.

وأيضًا لم يثبت تأنيث بالهمزة في غير هذا الموضع، وإنما التأنيث بالتاء أو الألف، فحُمِلت الهمزة على الألف، كما أنها لو كانت أصلية لثبتت في التثنية والجمع السالم كما سبق.

المذهب الثالث: أن علامة التأنيث في نحو: صَحْراء، وحَمْراء: الألف والهمزة معًا، ونُسِب ذلك إلى الأخفش[٦]، وبعض النحويين[٧].

وهذا القول ضعيف لأمرين:

الأول: عدم النظير، فلا توجد علامة تأنيث على حرفين، وإنما الثابت حرف

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩٦/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، والمقاصد الشافية ٣٤٦/٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١.

(٤) الجمل في النحو للزجاجي ٢٩١.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩٦/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٩/٤.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٥٣/٥، وشرح التصريح على التوضيح ٤٨٧/٢.

واحد، هو التاء، والألف المقصورة[١].

الثاني: ومما يبطل أن تكون العلامة الهمزة والألف معًا أن الهمزة تغير وحدها عند الجمع بالألف والتاء، كما في صَحْراوات جمع صَحْراء، فقَلْب الهمزة في الجمع نظير حذف التاء في طَلَحَات؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، فترْك الألف دون تغيير مع تغيير الهمزة وحدها دليل على أن الهمزة وحدها هي علامة التأنيث[٢].

ومما يدل على أن الهمزة وحدها هي العلامة تغيير الهمزة وحدها دون الألف في المثنى وجمع المذكر، فيقال: صَحْراوان، وصَحْراوون علمًا لرجل.

فإن قيل: إن الألف تُغَيَّرُ مع الهمزة في جمع التكسير في نحو قولهم: صَحَارِيّ؛

فالجواب أن هذا التغيير واجب، لكن ليس من أجل أن الألف علامة التأنيث مع الهمزة، بل لإقامة بنْية الجمع، فلو ثبتت الألف لما توصلنا إلى صيغة فَعَالِيّ.

ولعل من قال: إن العلامة هي الألف والهمزة معًا؛ نظر إلى تسمية سيبويه لها بألِفَي التأنيث في أكثر من موضع في كتابه، كقوله: ((ومَن قال: قُوباءٌ فصَرَف؛ قال: قُوَيْبِيّ، كما تقول: عُلَيْبِيّ، ومَن قال: هذه قوباءُ، فأنث ولم يصرف؛ قال: قُوَيْبَاء، كما قال: حُمَيْراء؛ لأن تحقير ما لحقته ألفا التأنيث، وكان على ثلاثة أحرف، وتوالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يختلفن؛ على مثال فُعَيْلاء))[٣].

وكقوله: ((هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف، فلحقته ألفا

(١) ينظر: المنصف ١/١٥٤، وشرح التصريف الملوكي ٢٧٠.

(٢) ينظر المنصف ١/١٥٥.

(٣) الكتاب ٣/٤٢١.

التأنيث))[1].

وكقوله: ((وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث، وذلك قولك: صحْراء وصَحَارَى، وعَذْراء وعَذَارَى))[2].

لكن لا يُحتج بتسمية سيبويه لهذه العلامة بألِفَي التأنيث على أن علامة التأنيث الألف والهمزة معًا؛ لأن سيبويه سماها كذلك تَجَوُّزًا؛ لأن هذه الهمزة لا تنفكّ من كون الألف قبلها[3].

والدليل على ذلك أنه سماها -أيضًا- ألف التأنيث بصيغة الإفراد في مواضع كثيرة من كتابه، كقوله: ((هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْراء، وصَفْراء، وخَضْراء، وصَحْراء))[4].

وكقوله: ((هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث بعد ألف))[5].

وكقوله: ((وتكون بدلًا من ألف التأنيث الممدودة إذا أَضَفْتَ أو ثَنَّيْتَ، وذلك قولك: حَمْراوان، وحَمْراوِيّ)) [6].

المذهب الرابع: أن علامة التأنيث هي ألف المد قبل الهمزة، والهمزة المنقلبة عن الألف مزيدة للفرق بين مؤنث أفْعَل، نحو: أَحْمر وحَمْراء، وبين مؤنث فَعْلان،

---

(١) الكتاب ٤٢٣/٣.

(٢) الكتاب ٦٠٩/٣.

(٣) ينظر: المنصف ١٥٤/١، وشرح التصريف الملوكي ٢٧٠.

(٤) الكتاب ٢١٣/٣.

(٥) الكتاب ٤١٩/٣.

(٦) الكتاب ٢٤١/٤.

نحو: سَكْران وسَكْرى.

حَكى هذا المذهب ابن جني، وابن يعيش، ونَسباه إلى بعض النحويين دون تعيين.

قال ابن جني: ((اعلم أنه صَرَّح في هذا الموضع بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة، وهو الصواب، وليس كما يقول من يزعم أن المدة إنما هي علامة التأنيث؛ لأن هذا كلام غير مُحَصَّل، وذلك أن المدة إنما هي الألف التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون في آخرها، نحو: حَمْدة، وحُبْلى))[1] .

وقال ابن يعيش: ((وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى في: حَمْراء، وصَحْراء، وصَفْراء للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أَفْعَل، نحو: أَحْمر وحَمْراء، وأَصْفر وصَفْراء، وبين مؤنث فَعْلان، نحو: سَكْران وسَكْرى، وهذا قول واهٍ جدًّا ؛لأن علم التأنيث لا يكون إلا طرفًا، ولا يكون حشوًا البتة))[2].

والظاهر أن ابن جني أشار إلى هذا القول –وتبعه ابن يعيش في ذلك– من باب إتمام القسمة العقلية للأقوال المحتملة في تحديد علامة التأنيث فيما آخره ألف تأنيث ممدودة؛ ذلك أن الألف الممدودة همزة قبلها مدة، فهل العلامة الهمزة وحدها؟ أو المدة وحدها؟ أو كلاهما معًا؟ فأراد ابن جني أن يذكر هذا المذهب من هذا الباب

---

(١) المنصف ١/١٥٤. ولا يفهم من كلام ابن جني أنه يرى أن الهمزة أصلية كما قال الكوفيون؛ لأنه صرح بعد ذلك أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة، فقال: ((وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: حُبلى، وبُشرى، ولكنها= = لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان، فقُلبت همزة، وهذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح.)) المنصف ١/١٥٥.

(٢) شرح التصريف الملوكي ٢٦٩.

لإبطاله قبل أن يتوَهّمه أحد، وإلا فهذا القول لم يُنْسَب إلى أحد بعينه، ولهذا قال الصبان: ((وهذا لم يقل به أحد، بل الخلاف منحصر في الأقوال الثلاثة المذكورة))[1].

وخلاصة القول:

تاء التأنيث مختلَف في أصالتها، فقيل: هي أصل للهاء، وهو الراجح، وقيل: هي بدَلٌ من الهاء. أما ألف التأنيث المقصورة فأصلية دون خلاف، وأما ألف التأنيث الممدودة فمختلَف فيها، فقيل: أصلية، وقيل بدَلٌ من ألف التأنيث المقصورة، وهو الراجح.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٩/٤.

المبحث الثاني

الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في تقدير الانفصال

تشترك علامات التأنيث الثلاث في كونها زوائد على حروف الكلمة، لكن تختلف في أن التاء تزاد -غالبًا- بعد وجود بنية المذكر، وعليه فالتاء -غالبًا- زيادة غير لازمة؛ لأنها لو حُذفت لبقي بناء مستعمل، وهو بناء المذكر، فنقول: قائمة، فإذا حذفنا التاء قلنا: قائم، وهو بناء مستعمل، أما ألفا التأنيث المقصورة والممدودة فزيادتان لازمتان لبنية الكلمة، أي أنهما لم تلحقا ببناء المذكر فرقًا بينه وبين المؤنث، كما كانت زيادة التاء، بل زيدتا على بنية الكلمة من أول الأمر؛ ولهذا لا يتوصل إلى مذكرهما بحذفهما، بل مذكرهما له بنية أخرى غير البنية التي هما فيها.

قال ابن الأنباري: ((والفرق بين الألف والهاء: أن الذي فيه الهاء خرج بها من التذكير إلى التأنيث، والأصل التذكير، وذلك أنك تقول: قائم وقائمة، وجالس وجالسة، فتكون الهاء مزيدة على بناء المذكر. والذي فيه ألف التأنيث هو مصوغ للتأنيث على غير تذكير خرج منه ... ألا ترى أن قائمة على بناء قائم، وحَمْراء ليست على بناء أَحْمر، وعَطْشى وسَكْرى ليستا على بناء عَطْشان وسَكْران)) [(١)].

وقال أبو الحسن الوراق: ((ألف التأنيث وإن كانت علامة كهاء التأنيث؛ فهي ألزم للأسماء من هاء التأنيث؛ وذلك أن الاسم بُني من أول أحواله على ألف التأنيث، وهاء التأنيث تقديرها أن تكون بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم؛ إذ كانت تدخل بعد استقرار لفظ المذكر))[(٢)].

وبناء على لزوم الألف بنوعيها، وعدم لزوم التاء؛ فالأصل في تاء التأنيث أن

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٢/١، ٢٠٣.
(٢) علل النحو للوراق ٥٣٧.

تكون في تقدير الانفصال، أي لا يُعتد بها، فكأنها كلمة أخرى، بخلاف ألف التأنيث المقصورة والممدودة، فالأصل فيهما أن تكونا لازمتين في تقدير الاتصال، وذلك على النحو الآتي.

أولاً: حكم تقدير الانفصال في تاء التأنيث :

الأصل في تاء التأنيث أن تكون في تقدير الانفصال، أي لا يُعتد بها؛ لأنها زائدة على بنية الكلمة للتأنيث.

قال ابن جني: ((الهاء في غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدة؛ من حيث كانت في تقدير المنفصلة))[(١)].

وقال أيضا: ((الهاء زائدة أبدًا في تقدير الانفصال على غالب الأمر)) [(٢)].

وقال الرضي: ((أصل تاء التأنيث على الانفصال)) [(٣)].

فالغالب في تاء التأنيث أن تكون في تقدير الانفصال، أي لايُعتد بها.

وقد تكون التاء لازمة لا ينفكّ عنها الاسم، ولا تُحذف منه، وإلا لزم عليه بناء غير مستعمل، والمؤنث بهذه التاء اللازمة نوعان[(٤)]:

النوع الأول: ما لو حذفت منه التاء لترتب عليه بناء غير مستعمل، ولكن يوجد له نظير، مثل: هُمَزَة، فالتاء لازمة، ولو قُدِّر سقوط التاء لقيل هُمَز، مثل حُطَم، لكن حُطَم مستعمل، وهُمَز غير مستعمل.

النوع الثاني: ما لو حذفت منه التاء لترتب عليه بناء غير مستعمل، ولا يوجد له نظير، مثل: حِذْرِية وعَرْقُوة، فلو قُدِّرسقوط التاء للزم بناء غير مستعمل؛ إذ ليس من أبنية العرب فِعْلِيٌ ولا فَعْلُوٌ.

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٣.

(٢) الخصائص ٣/١٨٨.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/٢٤٩.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٧، ١٤٣٨.

لكن لزوم التاء قليل، والغالب فيها أن تكون في تقدير الانفصال؛ ولذلك لا يُعتد بها[١].

وقد وردت التاء مقدرة الانفصال، غير معتد بها في مظاهر صرفية كثيرة، منها:

أولاً: أن تاء التأنيث تلحق بالاسم المركب من سبعة أحرف، نحو: اِشْهِيبابة، ومع ذلك لا يُعتبر الاسم معها متجاوزًا سبعة أحرف؛ وذلك لتقدير انفصالها، فلولا تقديرها منفصلة لما جاز زيادتها هنا؛ لأن غاية ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف[٢].

ثانيًا: أن تاء التأنيث تزاد بعد ثلاث متحركات، ولا يترتب على التأنيث بالتاء توالي أربع متحركات، كما في نحو شجرة؛ لأن التاء في تقدير الانفصال، فكأنها كلمة أخرى، وعليه فالحركات المتوالية في الكلمة ثلاث لا أربع[٣].

وذهب ابن مالك إلى أن توالي أربع متحركات ليس منفورًا منه طبعًا، ولا مقصود الإهمال وضعًا؛ بدليل نحو: برَكَة، ومَعِدة، ولُمَزة، فقد توالى أربع متحركات مع لزوم التاء[٤].

وذهب الشاطبي إلى أنه لا يتوالى أربع متحركات إلا لعارض، كزيادة في تقدير الانفصال، نحو: شَجَرَة، وجَمَزَيَان. فإن قيل: قد يتوالى أربع متحركات من غير عارض، نحو: جَمَزَى، وبَشَكَى، ومَرَطَى؛ لأن ألف التأنيث ليست في تقدير الانفصال، وهي متحركة تقديرًا؛ لأنها محل الإعراب؛ فالجواب عن ذلك بأنها ساكنة

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١٥١٠/٣، والأشموني ٣٣٥/٤.
(٣) ينظر التصريح على التوضيح ٦٦١/٢.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/١، والتذييل والتمكيل في شرح التسهيل لأبي حيان ١٤٥/٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤٦١/١، ٤٦٢.

في اللفظ[1].

ولكن يُرد على ذلك بتوالي أربع متحركات مع لزوم التاء وتحرُّكها، مثل: بَرَكَة، ولُمَزَة، ومَعِدَة.

ولعله اغتُفِر توالي الأربع المتحركات مع التاء خاصة؛ لأن الأصل والغالب فيها تقدير الانفصال.

ثالثًا: أن تاء التأنيث تزاد بعد ألف الإلحاق، ومع ذلك لا تخرجها عن الإلحاق، كقولهم في أَرْطًى: أَرْطاة، فالألف في أَرْطاة للإلحاق، مع أنها في الظاهر ليست آخر الكلمة، لكن لما كانت التاء في تقدير الانفصال، فكأن آخر الكلمة هو الألف، وكأن التاء كلمة أخرى، فلولا تقدير انفصال التاء ما كانت الألف للإلحاق؛ لأن الإلحاق إنما يكون في آخر الكلمة[2].

رابعًا: أن تاء التأنيث تُحذَف من جمع المؤنث السالم، كقولهم في جمع قائمة: قائمات، بحذف التاء من الجمع؛ لتقدير انفصالها؛ لعروضها في المفرد، إذ الأصل قائم، وأيضًا لئلا يُجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة، كما سيأتي في مبحث جمع المؤنث السالم.

خامسًا: أن تاء التأنيث لا يُعتَدّ بها في التصغير، فلا تُحذَف؛ لأنها لا تُخِلّ ببنية التصغير؛ وذلك بسبب تقدير انفصالها، فتُعامَل معاملة عجز المركب، فنقول في تصغير شجرة: شُجَيْرة، دون حذف التاء، كما نقول في بَعْلَبَك: بُعَيْلبك، دون حذف العجز (بك)؛ وذلك لتقدير الانفصال في كل من التاء وعجز المركب[3]، وسيأتي الحديث عن ذلك بالتفصيل في مبحث التصغير.

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٨/٣٠٠، ٣٠١.

(٢) ينظر المسائل البصريات ٢/٨٦٩.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٧/٣١٨.

ومع تقدير الانفصال في التاء وبقائها في المصغر، إلا أنها تُحذَف من التكسير بخلاف التصغير؛ لأن التكسير لم يجيزوا فيه زيادة على أبنيته؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك، عن طريق الجمع بالألف والتاء، بخلاف أبنية التصغير فهي محددة، فإذا حُذِفت التاء من المصغر فات الغرض من التأنيث، أما الجمع فإذا أرادوا البقاء على تأنيث التاء جمعوا بالألف والتاء(١).

سادسًا: أن تاء التأنيث لا تكفي في إتمام بنية التصغير فيما حُذِف أحد أصوله، وبقي على ثلاثة أحرف ثالثها تاء التأنيث، فلا يُعتَدّ بالتاء، بل يجب رد المحذوف لتتمّ بنية التصغير، فنقول في تصغير نحو عِدَة: وُعَيْدة، بردّ المحذوف، ولم تكف التاء في إتمام بنية التصغير مع أن الكلمة بالتاء تصير ثلاثة أحرف؛ وذلك لتقدير انفصالها(٢).

سابعًا: أن تاء التأنيث لتقدير انفصالها لا تخرج ما قبلها عن التطرف، ومن ثمّ لا تمنع الحذف في الياء المتطرفة عند توالي ثلاث ياءات في الطرف، فإذا تطرفت الياء بعد ياء مكسورة مشددة، في غير فعل ولا اسم جار عليه حُذِفت هذه الياء، كقولهم في تصغير عَطاء: عُطَيّ، والأصل عُطَيِّيٌ، بثلاث ياءات، فحُذِفت الياء المتطرفة لاستثقال اجتماع ثلاث ياءات في الطرف، فإذا زيدت تاء التأنيث بعد الياء الثالثة حُذِفت هذه الياء أيضًا؛ لأن هذه الياء في حكم المتطرفة، وتاء التأنيث لم تخرجها عن التطرف لتقدير انفصالها، كقولهم في تصغير إِدَاوَة: أُدَيّة، والأصل: أُدَيِّية(٣).

ثامنًا: تاء التأنيث لتقدير انفصالها لا تؤثر في إعلال حرف العلة بالقلب همزة

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣.
(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٢١٨/١
(٣) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف ١٢٥.

إذا تطرف بعد ألف زائدة، نحو: بَنّاءة، وعَدّاءة، والأصل: بَنّاية، وعَدّاوة، في كلٍ قُلِبت الياء والواو لتطرفهما بعد ألف زائدة، ولم تُخرِج التاء هذين الحرفين عن التطرف؛ لتقدير انفصالها؛ بدليل قولنا في المذكر: بَنّاء، وعَدّاء.

بخلاف التاء في نحو: شَقَاوَة، وهِدَاية، فلتقدير اتصالها وجب التصحيح في الواو والياء؛ لأنهما خرجتا عن التطرف بسبب لزوم تاء التأنيث هنا؛ لأنها بنيت عليها الكلمة، فلا يصح حذفها.

وشذّ الإعلال بالقلب مع لزوم التاء وتقدير اتصالها في: صَلَاءَة، وعَبَاءَة، وعَظَاءَة، وقد سُمع فيها التصحيح على القياس: صَلَايَة، وعَبَايَة، وعَظَايَة.

وذهب بعض النحويين إلى أن من أعَلّ (صَلَاءة) كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحدة (صَلَاءة) على اسم الجنس (صَلَاء)، ومن صحّح فقال: صَلَاية؛ كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد أن صَلَاية واحدة من اسم الجنس صَلَاء[1].

تاسعًا: أن تاء التأنيث لتقدير انفصالها لا تؤثر في قلب الواو المتطرفة بعد كسرة ياء، مثل: دَاعِيَة، وغَازِيَة، وشَجِيَة، وحَادِيَة، فقُلبت الواو لتطرفها وإن كان بعدها تاء التأنيث؛ لتقدير انفصالها، فتُقلَب مع المؤنث بالتاء، كما تُقلَب مع المذكر[2].

وتُقلَب هنا الواو ياء، سواء أكانت التاء بعدها عارضة في تقدير الانفصال، مثل: غَازِيَة، أم كانت لازمة بُنِيَتْ عليها الكلمة، مثل: عُرَيْقِية، وتُرَيْقِية، تصغيري: عَرْقُوة، وتَرْقُوة. وكان ينبغي عدم قلب الواو ياء مع لزوم التاء، فليست الواو في عُرَيقِيَة متطرفة، ولا يترتب على تصحيح الواو وجود اسم معرب آخره واو مضموم

(١) ينظر شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ٨٢٩/٢.
(٢) ينظر توضيح المقاصد ١٥٨٢/٣، ١٥٨٣، والتصريح ٤٦٨/٢.

ما قبلها؛ لأن التاء للزومها هنا أخرجت الواو عن التطرف[1]. ولعل التاء هنا أُجْريت أُجْريت مُجرى التاء العارضة لأنها في التصغير، والتاء في التصغير في تقدير الانفصال، ولا يُعتَدّ بها، كما سيأتي في مبحث التصغير.

عاشرًا: أن التاء لتقدير انفصالها تمنع قلب الياء واوًا إذا كانت لامًا لاسم بعد ضمة، مثل: تَوَانَى تَوَانِية، فصحّت الياء كما صحّت في: تَوانَى تَوانِيًا؛ لئلا يلزم من القلب عدم النظير، وهو وجود اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، والتاء هنا لا تخرِج الواو عن التطرف؛ لأنها زائدة عارضة، فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ما إذا كانت التاء لازمة بُنِيَتْ عليها الكلمة، فإنها تُخرِج الواو من التطرف؛ لأنها حينئذ ليست في تقدير الانفصال؛ ولهذا قُلبت الياء واوًا في: مَرمُوة، من: رَمَى، على مثال: مَقْدُرة[2].

حادي عشر: تاء التأنيث لا تمنع قلب الواو والياء ألفين إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، مثل: دَارَة، وتَارَة، ومن شروط هذا القلب ألا تكون الواو أو الياء عينًا لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، ومع ذلك لم تمنع تاء التأنيث هذا القلب لتقدير انفصالها.

ثاني عشر: تاء التأنيث لتقدير انفصالها لا تمنع الإعلال بالنقل في نحو: مُصِيبَة، ومَعِيشَة، فوجب الإعلال فيهما؛ لأن الاسم يشبه المضارع في الوزن، ويخالفه في الزيادة، ولم تخرجه التاء عن المشابهة في الوزن؛ لأنها في تقدير الانفصال، ولولا ذلك لامتنع الإعلال بالنقل.

ثالث عشر: تاء التأنيث لكونها في حكم تقدير الانفصال وجب التصحيح، وامتنع الإعلال بالنقل في نحو: أَخْوِنة، وأَجْوِبة، وأَصْوِنة، فالاسم هنا مشابه للفعل

(١) ينظر التصريح ٢/٧١٠.
(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٣١، والتصريح على التوضيح ٢/٧٢٥، ٧٢٦.

في الوزن والزيادة، ولا عبرة بالتاء في المباينة؛ لكونها في تقدير الانفصال، قال الرضي: ((إنما لم يُنقل في نحو: أخْوِنَة، وأصْوِنة، وإن صيره التاء مباينًا للفعل كالميم في الأول؛ لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم، فهى ههنا كما في أسْوَدَة تأنيث أَسْوَد في الحية، فكأن التاء معدوم))[1].

فالتاء هنا لازمة، لكن لما كان أصل وضعها عدم اللزوم لم يُعتد بها، فكأنها هنا في تقدير الانفصال، فصار الاسم بذلك مشبهًا للمضارع في الوزن والزيادة فاستحق التصحيح.

رابع عشر: أن تاء التأنيث لتقدير انفصالها لا تمنع الإمالة في الألف في نحو: فَتَاة، وقَنَاة؛ لأن الألف متطرفة حكمًا لتقدير انفصال التاء، فلم تخرج الألف عن التطرف[2].

تقدير الاتصال في تاء التأنيث:

وقد تخرج التاء عن أصلها، وهو كونها في تقدير الانفصال، فتكون في تقدير الاتصال، وذلك إذا لم تكن زائدة على المذكر للتأنيث، بل كانت الكلمة مبنية عليها من أول الأمر، ومن مظاهر تقدير اتصالها:

أولاً: أن تاء التأنيث لتقدير اتصالها تمنع قلب الواو ياء إذا كانت الواو طرفًا لاسم معرب مضمومًا ما قبلها، نحو: قَلَنْسُوَة، وقَمَحْدُوَة، وعَرْقُوَة، وتَرْقُوَة، فالواو هنا لا تُقلب ياء؛ لأنها خرجت عن التطرف؛ بسبب لزوم التاء، وتقدير اتصالها، فلو كانت التاء في تقدير الانفصال لوجب قلب الواو ياء لعدم النظير، فكان يقال:

---

(١) ينظر شرح الشافية ١٤٥/٣. ويرى الشاطبي أن التاء هنا لم يُعتد بها كما قال الرضي، لكن ليس لأن التاء في حكم تقدير الانفصال كما قال الرضي، بل لأن التاء زيدت آخرًا، فلا يُعتد بها كزيادة الميم أولاً، فصار الاسم معها مشبهًا للمضارع في الوزن والزيادة، فوجب التصحيح. ينظر المقاصد الشافية ٣١٧/٩.

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ٦٤٠/٢.

قَلَنْسِية، وقَمَحْدِية، وعَرْقِية، وتَرْقِية[1].

تنبيه:

قد تكون التاء في تقدير الاتصال، أي بُنيت عليها الكلمة، ومع ذلك تعامل معاملة التاء العارضة في تقدير الانفصال، وذلك في قلب الواو ياء إذا تطرفت بعد كسرة وبعدها تاء التأنيث عارضة، مثل: دَاعِية، أو لازمة، مثل: عُرَيْقِية.

ولعل التاء هنا أُجريت مُجرى التاء العارضة لأنها في التصغير، والتاء في التصغير في تقدير الانفصال، ولا يُعتد بها، كما سيأتي في مبحث التصغير.

ثانيًا: أن تاء التأنيث لتقدير اتصالها لا تمنع قلب الياء واوًا إذا كانت لامًا لاسم بعد ضمة، كأن تبني من الرّمْي على مثال: مَقْدُرة، فنقول: مَرْمُوة، والأصل: مَرْمُية، ثم قُلبت الياء واوًا. فتاء التأنيث هنا في تقدير الاتصال، ولو كانت في تقدير الانفصال لصحّت الياء، ولما قُلبت واوًا؛ لأنه يترتب على القلب واوًا مع تقدير الانفصال في التاء وجود اسم معرب آخره واو مضموم ماقبلها، وهذا لا نظير له.

فقلب الياء واوًا مع وجود التاء دليل على أن التاء في تقدير الاتصال، وأن الواو خرجت بذلك عن التطرف.

وإنما تمنع التاء من قلب الياء واوًا إذا كانت عارضة، كما في: تَوَانِية، فلم يقولوا: تَوَانُوَة؛ لأن التاء في تقدير الانفصال، ولم تُبْنَ عليها الكلمة؛ بدليل قولهم: تَوَانِيًا، فلو قُلبت الياء واوًا لكانت الواو آخر اسم معرب مضمومًا ما قبلها، وهذا لا نظير له[2].

(١) ينظر: المسائل البصريات ٢/٨٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٦١، ٢٦٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١١٣.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٣١، والتصريح على التوضيح ٢/٧٢٥، ٧٢٦.

ثانيًا: حكم تقدير الانفصال في ألف التأنيث المقصورة :

ألف التأنيث المقصورة لا تكون إلا لازمة[1]، بخلاف تاء التأنيث، وهي أبعد عن تقدير الانفصال من ألف التأنيث الممدودة؛ وذلك لعدم إمكان استقلال النطق بها؛ لأنها حرف واحد ساكن[2].

ومن مظاهر لزومها وعدم تقدير انفصالها ما يأتي:

أولاً: أنها تعامل في التصغير خامسة معاملة الخامس الأصلي، فتحذف لإخلالها ببنية التصغير؛ لأن بقاءها يخل ببنية فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، فيقال في تصغير قَرْقَرى: قُرَيْقِر، بحذف ألف التأنيث المقصورة الخامسة، كما يحذف الخامس الأصلي في نحو: سَفَرْجَل، فيقال: سُفَيْرِج. وإذا كانت خامسة وثالثها مدة زائدة نحو: حُبَارى؛ جاز حذفها، وجاز حذف المدة الثالثة، فنقول: حُبَيِّر، بحذف ألف التأنيث المقصورة، أو حُبَيْرَى، ببقائها مع حذف المدة الثالثة[3].

ثانيًا: أن ألف التأنيث المقصورة لكونها لازمة في تقدير الاتصال تمنع -عند الجمهور- قلب الواو أو الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها في نحو: صَوَري وحَيَدى، فالجمهور على أن الألف هنا تمنع الإعلال، وتوجب التصحيح؛ لأن الألف زيادة لازمة مختصة بالأسماء، فتُبعِد الاسم عن مشابهة الفعل.

وخالف الأخفش، فذهب إلى أن الألف لا تمنع الإعلال هنا؛ لأن الاسم معها في صورة الفعل المسند إلى ألف الاثنين، نحو: قاما.

ورُدّ عليه بأن ألف الاثنين ليست جزءًا من الفعل، وليست لازمة، بخلاف ألف التأنيث المقصورة، فهي زيادة لازمة في تقدير الاتصال، وعليه فالتصحيح

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٢، وتوضيح المقاصد ١٤٣٠/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٢، وتوضيح المقاصد ١٤٣٠/٣.

في نحو: صَوَرى، وحَيَدى مقيس عند الجمهور، وشاذ عند الأخفش[1].

وقول الأخفش -كما نرى- ضعيف في القياس، ولا يعضده سماع، بل القياس والسماع مع الجمهور، فلم يأت السماع بما ادّعاه الأخفش من القلب، بل جاء بالتصحيح مؤيدًا لمذهب الجمهور.

وقد أورد النحويون موضعًا تخرج فيه ألف التأنيث المقصورة عن اللزوم، فتكون في تقدير الانفصال، وذلك إذا تطرفت الواو بعد كسرة، وجاء بعدها ألف التأنيث المقصورة، فإن الواو تقلب ياء، وقلبها ياء يعني أن الألف المقصورة لم تخرج الواو عن التطرف؛ مما يدل على أنها في تقدير الانفصال، وضربوا لذلك مثالاً مصنوعًا، كأن تبني من الغَزْو على مثال: هِنْديا، فتقول: غِزْوِيا، والأصل: غِزْوِوا، ثم قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسرة، وعليه فالألف بعدها لم تخرجها عن التطرف؛ لأنها في تقدير الانفصال[2].

وأرى أن هذا المثال المصنوع لا يصلح دليلًا على أن الألف تستعمل -أحيانًا- في تقدير الانفصال، فلم نَرَ العرب استعملت الألف في مثل هذا الموضع حتى نعرف: هل قلبت الواو ياء، فتكون الألف في تقدير الانفصال، أم صحّحت الواو، فتكون الألف في تقدير الاتصال، وتكون مخرجة للواو عن التطرف.

ثالثا: حكم تقدير الانفصال في ألف التأنيث الممدودة :

قال ابن الناظم: ((ألف التأنيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من ألف التأنيث الممدودة؛ لعدم إمكان استقلال النطق بها))[3].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٦٠٢/٣، والمقاصد الشافية ٢٧٢/٩، ٢٧٣، والتصريح على التوضيح ٧٣٥/٢.

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ٧١١/٢.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٢، وينظر توضيح المقاصد ١٤٣٠/٣.

فألف التأنيث الممدودة تشارك ألف التأنيث المقصورة في البعد عن تقدير الانفصال؛ وذلك لأنها مثلها في كونها زيادة لازمة لبنية الكلمة، بَيْد أن المقصورة أبعد منها عن تقدير الانفصال؛ لأنها حرف واحد ساكن، بخلاف الألف الممدودة، فتُقْلَب همزة وتُحَرَّك، ويلزم قبلها ألف، فكأنها حرفان.

وعلى هذا فالغالب في ألف التأنيث الممدودة أن تكون لازمة في تقدير الاتصال، وقد تكون في تقدير الانفصال، ومن مظاهر لزومها وتقدير اتصالها ما يأتي:

أولاً: ألف التأنيث الممدودة للزومها تمنع قلب الواو أو الياء ألفًا إذا تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأنها زيادة لازمة مختصة بالاسم، فتُخرِج الاسم عن مشابهة الفعل، ومثال ذلك: أن تبني من القَوْل، والبَيْع على مثال: قَرَماء، فتقول: قَوَلاء، وبَيَعاء بالتصحيح؛ لأن ألف التأنيث الممدودة أخرجت هذا الاسم عن مشابهة الفعل؛ بسبب لزومها، وعدم تقدير انفصالها.

وهذا المثال وإن كان مصنوعًا لكن يقويه حمل ألف التأنيث الممدودة على الألف والنون؛ للمشابهة بينهما في: التركيب من حرفين، وإبدال النون من الهمزة في النسب، مثل: صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، والألف والنون توجبان التصحيح، كما في: الجَوَلان، والطَّيَران؛ لعدم مشابهة الفعل؛ بسبب لزومهما، وعدم تقدير انفصالهما، فكذلك ألف التأنيث الممدودة في هذا المثال المصنوع تكون لازمة، مقدرة الاتصال، وتمنع القلب[1].

ثانيًا: ألف التأنيث الممدودة للزومها وتقدير اتصالها -على الراجح- تمنع الإعلال بالنقل، وتوجب التصحيح في نحو: أَهْوِناء، وأَبْيِناء.

(١) ينظر المقاصد الشافية ٩/ ٢٧٣.

فقد ذهب الفارسي[1]، والرضي إلى أن ألف التأنيث الممدود في: أَهْوِناء، وأَبْيِناء لازمة في تقدير الاتصال، فأخرجت الاسم عن موازنة الفعل، فوجب التصحيح.

قال الرضي: ((ولم يُنقل في نحو: أَهْوِناء، وأَبْيِناء؛ لأن ألف التأنيث للزومها، وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكور، كإخراج الألف في: الصَّوَرَى، والْحَيَدَى، والألف والنون في: الطّيَران، والجَوَلان))[2].

وذهب السيرافي، وابن يعيش[3] إلى أن ألف التأنيث الممدودة في: أهْوِناء، وأبْيِناء لا يُعتد بها؛ لأنها في تقدير الانفصال، وعليه فالاسم قبل ألف التأنيث مشبه للمضارع في الوزن والزيادة، فاستحق بذلك التصحيح.

قال السيرافي: ((ومما صح ولم يعتل: أهْوِناء، وأبْيِناء، وإنما صحّ؛ لأن صدره على مثال الفعل، وهو: أَهْوِن، وأَبْيِن، وألف التأنيث فيهما غير معتد بها؛ ألا ترى أنك لو صغرت شيئًا فيه ألف التأنيث لصغرت الصدر وجئت بالألف من بعد، قولك في تصغير حَمْرَاء، وخُنْفُسَاء: حُمَيْراء، وخُنَيْفساء))[4].

فالقولان متفقان على التصحيح، لكنهما مختلفان في علته، فالعلة عند الفارسي، والرضي هي: مخالفة الاسم للمضارع في الوزن والزيادة، وعليه فألف التأنيث الممدودة معتبرة، فهي في تقدير الاتصال.

والعلة عند السيرافي، وابن يعيش هي: مشابهة الاسم للمضارع في الوزن والزيادة، وعليه فألف التأنيث غير معتد بها، فهي في تقدير الانفصال.

(١) ينظر المقاصد الشافية ٣١٩/٩.
(٢) شرح الشافية ١٤٥/٣، ١٤٦.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٦/٥.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٦/٥.

والأولى بالقبول ما ذهب إليه الفارسي، والرضي، وهو أن الألف لازمة في تقدير الاتصال، ويترتب على ذلك خروج الاسم عن مشابهة المضارع، وبذلك استحق التصحيح، ويعضد ذلك أن السيرافي، وابن يعيش اعتدا بالألف الممدودة، فأخرجا الاسم عن مشابهة المضارع في هذا الموضع فيما سُمع بالإعلال، وذلك في: أبِيناء.

قال السيرافي: ((ومن العرب من يقول: أبِيناء، فيلقي كسرة الياء على الباء فيُعِلّ، والقياس ألا يعلّ لما ذكرناه، ومن أعلّه فإنما استثقل الكسرة، فألقاها على الساكن الذي قبلها، وسهّل ذلك أن بناء الفعل قد زال باتصال ألف التأنيث))[1].

فهذا صريح في كون ألف التأنيث الممدودة سببًا في خروج الاسم عن مشابهة الفعل؛ مما يدل على أنها معتبرة، وأنها في تقدير الاتصال، وإذا كانت كذلك في أَبِيناء وهي معلّة، فيجب أن تكون كذلك فيها وهي صحيحة، وإلا لزم التناقض.

تقدير الانفصال في ألف التأنيث الممدودة:

وقد تخرج ألف التأنيث الممدودة عن الغالب فيها، فتكون في تقدير الانفصال، ومن مظاهر ذلك:

أولاً: تقدر ألف التأنيث منفصلة في التصغير، فلا يعتد بها، ولا تُحذف؛ لأنها لا تخل ببنية التصغير، فنقول في صَحْراء: صُحَيْراء، كما سيأتي في مبحث التصغير.

ثانيًا: تقلب الواو ياء إذا تطرفت بعد كسرة، وكان بعدها ألف التأنيث الممدودة، كأن تبني من الغَزْو على مثال: أرْبِعاء، فتقول: أغْزِياء، بقلب الواو ياء

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٧/٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٦/٥.

لتطرفها بعد كسرة، وألف التأنيث الممدودة بعدها لم تخرجها عن التطرف؛ لأنها في تقدير الانفصال[1].

ولعلنا نلاحظ أن المثال هنا مصنوع، ولم يرد مثله عن العرب، فلا يصلح دليلًا على أن الألف في تقدير الانفصال؛ لأن العرب لم تستعمله حتى نعرف: هل قلبت الواو ياء لتقدير الانفصال في الألف، أم صحّحت الواو؛ لأن الألف بعدها للزومها أخرجتها عن التطرف.

فإن قيل: إن الواو تُقلَب في هذا الموضع ياء، ولم يفرقوا بين كون ما بعدها في تقدير الانفصال أو في تقدير الاتصال؛ بدليل أنهم قلبوا مع لزوم التاء في نحو: عُرَيْقِيَة؛ قلت: لا يصح حمل الألف على التاء؛ لأن أصل التاء على تقدير الانفصال وعدم اللزوم، بخلاف الألف.

وخلاصة القول:

الأصل في تاء التأنيث أن تكون في تقدير الانفصال، بعكس ألف التأنيث المقصورة التي تكون لازمة في تقدير الاتصال، أما ألف التأنيث الممدودة فالغالب فيها أن تكون في تقدير الاتصال، وقد تكون في تقدير الانفصال.

(١) ينظر التصريح على التوضيح ٢/٧١١.

المبحث الثالث
الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في التثنية

تشترك علامات التأنيث الثلاث في التثنية، من جهة ثبوتها وعدم حذفها – على الصحيح– حفاظًا على علامة التثنية، لكنها تختلف من جهة قلبها أو عدم قلبها، فتاء التأنيث تثبت كما هي في التثنية، أما ألف التأنيث المقصورة فتُقلب ياء، وأما ألف التأنيث الممدودة فتُقلب واوًا، وذلك على النحو الآتي:

أولا: حكم تاء التأنيث في التثنية :

عند تثنية ما آخره تاء تأنيث تثبت هذه التاء، ثم تلحق علامة التثنية، فنقول في تثنية فاطمة: فاطمتان رفعًا، وفاطمتَين نصبًا وجرًّا، ولا تُحذف هذه التاء كما تحذف في حالتي الجمع والنسب.

والسر في بقاء هذه التاء في المثنى ـ مع أنها حشو ـ ما يأتي[1] :

أولاً: أن التاء في المثنى هي علامة التأنيث، فلو حُذفت فقلنا –مثلًا– في تثنية مُسْلِمة: مُسْلِمان؛ لالتبس مثنى المؤنث بمثنى المذكر، إذ نقول فيه أيضا: مُسْلِمان.

ثانيًا: أن المثنى تسلم فيه صيغة المفرد، فلا يحذف منه شيء؛ لأن التثنية كالعطف، فكما لا يتغير الاسم إذا عطف عليه؛ فكذلك لا يتغير عند التثنية.

وقد اغتُفر بقاء التاء في المثنى مع وقوعها حشوًا؛ فرارًا من اللبس، بخلاف النسب إلى ما فيه تاء، فتُحذَف منه التاء لئلا تقع حشوًا، ولا لبس حينئذ، فنقول في النسب إلى مكة: مَكِّيّ، فإن كان المنسوب مؤنثًا لحقت تاء التأنيث بعد ياء النسب دلالة على المؤنث، فنقول: مكيّة.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤.

وكذلك في جمع المؤنث السالم تحذف تاء التأنيث لئلا تقع حشوًا، ولا يخشى اللبس بالمذكر لوجود التاء في آخر الجمع.

وقد شذّ حذف التاء في كلمتين، هما: أَلْيان مثنى أَلْية، وخُصْيان مثنى خُصية، وقد استُعملا على القياس بالتاء في قول عنترة:

١- مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا[١]

وقيل: أَلْيان مثنى أَلْي، وأَلْيتان مثنى أَلْية، وخُصْيان مثنى خُصْي، وخُصْيتان مثنى خُصْية[٢].

قال المبرد: ((فأما قولهم: خُصْيان فإنما بنوه على قولهم: خُصْي، فاعلم. ومن ثنّى على قولهم: خُصْية لم يقل إلا: خُصْيتان، وكذلك يقولون: أَلْية، وأَلْي في معنى، فمن قال: أَلية قال: أَلْيَتان، ومن قال: أَلْي قال: أَلْيان))[٣].

وعلى هذا فلا في شذوذ في حذف التاء في: أَلْيَيْن، وخُصْيَيْن؛ لأن كلًّا منهما مثنى لمذكر، وأيًّا ما كان الأمر فالمعوّل عليه هنا هو القياس، وهو عدم حذف التاء من المثنى، وما شذّ يحفظ ولا يقاس عليه.

ثانيًا: حكم ألف التأنيث المقصورة في التثنية :

عند تثنية المختوم بألف التأنيث المقصورة لا تثبت هذه الألف كما ثبتت تاء التأنيث، بل تقلب ألف التأنيث ياء، فنقول في حُبْلى: حُبْليان رفعًا، وحُبْلَيين نصبًا وجرًّا.

والسر في قلب ألف التأنيث المقصورة ياء أنه عند تثنية المختوم بألف

(١) البيت من بحر الوافر، لعنترة في ديوانه ٣٧، وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٧٨٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/١، وشرح الشافية للرضي ٣٠١/٣، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧٨/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ١١٣٩/٣.

(٢) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٨/٢.

(٣) المقتضب ٤١/٣.

المقصورة يلتقي ساكنان: ألف التأنيث، وألف التثنية، فيجب التخلص من التقاء الساكنين بأحد أمرين: إما بحذف إحدى الألفين، وإما بقلب ألف التأنيث إلى حرف يقبل الحركة.

ولا يصح حذف إحدى الألفين لما يأتي:

أولاً: أن كلًّا منهما علامة، فالأولى علامة التأنيث، والثانية علامة التثنية.

ثانياً: فرارًا من اللبس بين المثنى والمفرد عند حذف المثنى للإضافة، فلو حذفت الألف في نحو: حُبْلَيَا القوم، فقلنا: حُبْلَى القوم، فلا يُدْرَى أَحُبْلَى مفرد أم مثنى(١).

فلم يَبْقَ إلا قلب ألف التأنيث إلى حرف يقبل الحركة، فقُلبت ياء، ولم تُقْلَب واوًا كما في النسب لما يأتي:

أولاً: أن ألف التأنيث تكون رابعة فصاعدًا، فالمختوم بها ثقيل بكثرة حروفه، خاصة مع إضافة علامة التثنية، فكان القلب ياء أنسب؛ لأن الياء أخف من الواو.

ثانياً: أن ألف التأنيث المقصورة لا تكون إلا رابعة فصاعدًا، والواو إذا كانت متطرفة رابعة فصاعدًا قُلِبت ياء، مثل: أَعْطَيْتُ، فقُلِبت الألف ياء من أول الأمر؛ لأنها لو قُلِبت واوًا حملًا على النسب لقُلِبت ياء لتطرفها رابعة فصاعدًا(٢).

ثالثاً: أن ألف التأنيث المقصورة في حكم المنقلبة عن الياء؛ بدليل أنها تُكتب على صورة الياء، وتجوز فيها الإمالة(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٤، والمقاصد الشافية ٤٣٢/٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٤، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢٣/٢، والمقاصد الشافية ٤٣٢/٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٤.

رابعاً: أننا لو اشتققنا من المختوم بألف التأنيث المقصورة فِعْلًا؛ لكان بالياء، فنقول في: حُبْلى، وحُبَارى: حَبْلَيْت، وحَبْرَيْت[1].

وقلب ألف التأنيث المقصورة ياء في المثنى متفق عليه إذا كانت الألف رابعة، مثل: حُبْلى، ولَيْلى.

لكن إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا، مثل: حُبارى، وجُمادى فإنها تقلب ياء كالألف الرابعة عند البصريين، وشذّ من ذلك كلمات ثنيت بحذف ألف التأنيث المقصورة فتحفظ، كقولهم في خَوْزلى: خَوْزلان، ولا يقاس على مثل ذلك خلافًا للكوفيين، فأجازوا حذف الألف خامسة فصاعدًا قياسًا على ما سمع، وتخفيفًا لكثرة حروف الكلمة، وحملًا على حذفها في النسب[2]، فيقولون قياسًا: حُباران، وجُمادان في: حُبارى، وجُمادى.

والراجح أن ما ورد بحذف الألف خامسة فصاعدًا من قبيل الشاذ، ولا يقاس عليه لقلة ما ورد[3].

كما أنه لا يصح القياس على النسب؛ لأنه لوحمل المثنى على النسب لقالوا في حُبْلى: حُبْلان، بحذف الألف كما تحذف في النسب[4].

ولو حذفت الألف خامسة فصاعدًا لالتبس المفرد بالمثنى عند حذف النون للإضافة، نحو: حُبارى محمد، فلا ندري: حُبارى مفرد أم مثنى.

قال السيرافي: ((قال الكوفيون: إن العرب تسقط الألف المقصورة فيما كثرت

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤، والتسهيل ١٧، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٦٤، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٦٩، والمقاصد الشافية ٦/٤٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٦٤.

(٤) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٢.

حروفه إذا ثنَّوْا، فيقولون في: خَوْزلى، وقَهْقرى، وما كان نحوهما: خَوْزلان، وقَهْقران، ولم يفرق أصحابنا بين ما قلّت حروفه أو كثرت، ورأيت في شعر العرب: جُماديين، فرأيتهم قد أثبتوا الياء فيها، ولم أَرَ أحدًا حذف الياء. قال لَبِيد:

٢ – آويتُه حتّى تَكَفّتَ حَامِدًا وَأَهَلّ بعد جُماديَيْنِ حرامُ[١]

... ولم أَرَ الكوفيين استشهدوا على ذلك بشيء))[٢].

وقال الشاطبي: ((ولخوف اللبس بين المفرد والمثنى يبطل قول أهل الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية مما كثرت حروفه، نحو: قَبَعْثَرى، وجُمَادى، ونحوهما، فيقولون: قَبَعْثران وجُمَادان، وكأنهم يحكون ذلك عن العرب، ولم يذكروا شاهدًا على تلك الحكاية. قال السيرافي: لم أَرَ الكوفيين استشهدوا على شيء من ذلك، يعني مما ادّعَوْا عن العرب، والذي يحفظه البصريون في السماع موافقة القاعدة من عدم الحذف)) [٣].

فكلام السيرافي، والشاطبي على أن حذف الألف من المثنى لم يثبت عن العرب البتة، وهذا غير صحيح؛ بدليل ورود بعض الكلمات مثل: خَوزلان، وضَغْطران، وغيرهما مما رواه النحاة(٤)، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولكن ما سمع من ذلك قليل، فيُحفظ ولا يقاس عليه؛ لضعفه من جهة القياس كما سبق.

ولعل الشاطبي تابع السيرافي في كلامه، لكن الظاهر من كلام السيرافي أنه خاص بتثنية جُمادى، فالثابت فيها عن العرب جُماديان بالقلب، ولم يرد عن العرب

---

(١) البيت من بحر الكامل، للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٠٥، وينظر البيت في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٣/٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٤، ١٤٠.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٤٣٢/٦.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١، وتوضيح المقاصد ١٣٦٩/٣.

جُمادان بالحذف.

وعلى كلٍ فالراجح في ألف التأنيث المقصورة عند التثنية القلب ياء رابعة كانت أو أكثر من رابعة، وهي بذلك تخالف تاء التأنيث التي تثبت في المثنى، فلا تُحذف، ولا تُقلب.

ثالثا: حكم ألف التأنيث الممدودة في التثنية:

المقصود بألف التأنيث الممدودة تلك الهمزة بعد الألف الزائدة، فالهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة، كما سبق في المبحث الأول.

وعند تثنية ما آخره ألف تأنيث ممدودة فإن همزته المنقلبة عن ألف التأنيث لا تُحذف؛ حفاظًا على علامة التأنيث، ولكنها تُقلب واوًا، فنقول في تثنية: صَحْراء، وحَمْراء: صَحْراوان، وحَمْراوان، فلا تثبت كتاء التأنيث، ولا تُقلب ياء كألف التأنيث المقصورة.

وإنما قلبت الهمزة واوًا في التثنية، ولم تثبت على لفظها للآتي:

أولاً: الحمل على الجمع بالألف والتاء، وعلى النسب، فيقولون: حَمْراوان، كما قالوا: حَمْراوات، وحَمْراويّ، والأبواب الثلاثة تجتمع في سلامة المفرد، مع زيادة علامة التثنية، والجمع، والنسب. وقد قُلبت واوًا في النسب فرارًا من اجتماع علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثًا، كما سيأتي في مبحث النسب، وقُلبت واوًا في الجمع بالألف والتاء فرارًا من الجمع بين علامتي تأنيث(١).

ثانيًا: أن الهمزة زيادة محضة، فهي ليست أصلية، بل منقلبة عن حرف زائد -ألف التأنيث المقصورة- فكانت أولى بالإبدال الذي هو أخف[٢].

وقُلبت الهمزة واوًا لا ياءً لما يأتي:

أولاً: الحمل على النسب، والجمع بالألف والتاء، فقُلبت واوًا في التثنية كما

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٠.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

قلبت واوًا في هذين البابين، فقالوا: حَمْراوان، وحَمْراوات، وحَمْراويّ[1].

ثانيًا: للفرق بين ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة [2]، فألف التأنيث المقصورة تُقلب ياء، وهذا هو الأصل؛ لأن الغرض من القلب في المقصورة والممدودة هو تخفيف الكلمة لكثرة حروفها، فكان القلب في المقصورة إلى الياء أولى؛ لأنها أخف من الواو، فناسبت الياء المثنى الثقيل بكثرة حروفه مع علامة التثنية، فلما جيء إلى تثنية الممدود -والهمزة فيه فرع عن المقصورة- قُصد الفرق، فخالفوا الأصل -وهو القلب ياء- إلى الواو، فجعلوا الياء -وهي أصل القلب- هنا للمقصورة لأنها الأصل، وجعلوا الواو للممدودة لأنها فرع عن المقصورة، من باب جعل الأصل للأصل، والفرع للفرع.

ثالثا: أن الهمزة بدل من ألف التأنيث المقصورة، فَكُرِه بقاؤها في التثنية؛ لأن وقوعها بين أَلِفَيْن كتوالي ثلاث ألفات، ففروا من ذلك بقلبها إلى حرف مناسب، وهو إما واو، أو ياء، فكانت الواو أولى؛ لأنها أبعد شبهًا من الألف، وتركت الهمزة والياء لقربهما من الألف[3].

وقلب الهمزة واوًا مجمع عليه عند كل العرب، وحُكِي فيها أوجه غير القلب واوًا، وهي على الراجح قليلة.

قال الفارسي: ((قال أبو عمرو: وكل العرب تقول: حَمْراوان، وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان: حَمْرايان)) [4].

إذن فقلب ألف التأنيث الممدودة واوًا في المثنى هو الأصل؛ بدليل اتفاق

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣/٣٩١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٠، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٣، والمقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

(٤) التكملة ٢٤٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١.

جميع العرب عليه، وخرج عن هذا الأصل المتفق عليه ثلاثة أوجه لألف التأنيث الممدودة في التثنية:

الوجه الأول: قلب ألف التأنيث الممدودة ياء، فيقال: حَمْرايان، وهو لغة لفزارة[١]، وحكى المبرد هذا الوجه عن المازني[٢]، وأجازه الكسائي[٣]، والفراء[٤]، ونسبه النحاس، والشاطبي إلى الكوفيين[٥].

قال أبو حيان: ((وفي البسيط: أجاز الفراء، والمازني قلبها -يعنيان همزة حمراء- ياء. قالا وهي لغة، قال المازني: ردئة))[٦].

قال الفراء في توجيه قلب همزة (شُرَكَائِهِمْ) ياء في قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ﴾[٧]: ((وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء ... فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايًا، ثم يقولون في تثنية الحمراء: حَمْرايان)) [٨].

وأجاز هذا الوجه أبو حيان[٩]،وابن عقيل[١٠] قياسًا على لغة فزارة.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٤، ٢٨، وارتشاف الضرب ٢/٥٦٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٦٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٦٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/١٤١، ١٤٢، والمخصص ٤/٤٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٦٠.

(٤) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٤، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٦٩، والمقاصد الشافية ٦/٤٥٠.

(٦) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٨.

(٧) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧.

(٩) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٨.

(١٠) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٦٠.

الوجه الثاني: تصحيح الهمزة، فيقال: حَمْراءان، وسُمِع عن العرب: زَكَرّياءان، وزكريّاوان، وأجازه الكسائي مع القلب واوًا وياء[١]، وحكاه النحاس عن الكوفيين[٢].

قال أبو حاتم: ((وقال كثير من العرب: عِلْباوان، وغِطَاوان، شبهوا هذا الحرف بالمؤنث، وقال قليل من العرب: زعموا كِساوان، وغِطاوان. وقال أقل من هؤلاء من العرب: حَمْراءان، ونُفَسَاءان))[٣] .

وخص بعضهم الهمزة بالتصحيح إذا كان قبل الألف الزائدة واو مشددة، مثل: حوّاء، أو غير مشددة، مثل: لَأْواء، فيجوز مع القلب واوًا التصحيح؛ كراهة اجتماع واوين بينهما الألف وهي حاجز غير حصين، أو كراهة اجتماع ثلاث واوات، إذا كانت الواو مشددة قبل الألف، وأجاز الكوفيون هذا الوجه مع القلب واوًا[٤].

الوجه الثالث: حذف ألف التأنيث والألف التي قبلها فيما طالت حروفه، إذا كانتا بعد أربعة أحرف فصاعدًا، نحو: عَاشُوران، وقَاصِعان، وبَاقِلان، وخُنْفُسان في عَاشُوراء، وقَاصِعاء، وبَاقِلاء، وخُنْفُساء، وأجازه الكوفيون[٥].

ومذهب البصريين هو القلب واوًا لا غير، وما عداه شاذ عندهم لا يقاس عليه[٦]، وهو قول أكثر النحويين.

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٤١/٤، ١٤٢، والمخصص ٤٣٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وارتشاف الضرب ٥٦٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٩/٦.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥٦٢/٢.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٣٧.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٤٢، والمخصص ٤٣٠/٤، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٥٦٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٥٠/٦.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٤٢، والمخصص ٤٣٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٥٦٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٦٩/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٣/١، ٦٤، والمقاصد الشافية ٤٥٠/٦.

(٦) المقاصد الشافية ٤٤٢/٦.

قال الشاطبي -بعد ذكر هذه الأوجه-: ((وكل هذا إن وُجد في كلام العرب من قبيل المقصور على النقل لندوره، فالصواب ألا يُبنى عليه))[1] .

وأرى أن الراجح في الاستعمال هوقلب الهمزة واوًا، فهو استعمال كل العرب، وما ورد بخلاف ذلك: إن كان قليلًا فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه، كتصحيح الهمزة أو حذف الألف والهمزة، فلا يقاس على ما ورد بهذين الوجهين لقلة ما ورد منهما.

وإن كان المسموع المخالف لما اتفقت عليه العرب لغةً لبعض العرب كالقلب ياء فيجوز القياس عليه، إلا أن الاستعمال الموافق لجميع العرب أولى، كما قال ابن جني: ((فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه))[2].

وخلاصة القول:

تاء التأنيث تثبت في التثنية، فلا تُحذف، ولا تُقلب، أما ألف التأنيث المقصورة فتُقلب ياء رابعة أو أكثر من رابعة، ولا تُحذف خامسة فصاعدًا على الراجح، وأما ألف التأنيث الممدودة فالراجح فيها القلب واوًا.

(١) المقاصد الشافية ٦/٤٥٠.

(٢) الخصائص ٢/١٢.

المبحث الرابع

الفرق بين تاء التأنيث وألِفَيْه في جمع المذكر السالم

يُشترط فيما يُجمع جمع مذكر سالما أن يكون مذكرًا، فلا يُجمع ما آخره ألف تأنيث مقصورة، أو ألف تأنيث ممدودة جمع مذكر سالما إلا إذا كان علمًا لمذكر، أما المختوم بتاء التأنيث علمًا لمذكر فقد اختُلف في جواز جمعه جمع مذكر سالما، وعلى كلٍ تختلف علامات التأنيث في جمع المذكر السالم، فمنها ما يُحذف كتاء التأنيث عند المجيزين، ومنها ما يُحذف على خلاف في حركة ما قبله، كألف التأنيث المقصورة، ومنها ما يُقلب واوًا كألف التأنيث الممدودة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث في جمع المذكر السالم

لا يجوز عند البصريين جمع المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالما؛ لعدم السماع، وفرارًا من الجمع بين علامة التأنيث وعلامة التذكير، فلا يجوز عندهم في نحو طَلْحة: طَلْحُون، بل يجمع بالألف والتاء، فيقولون: طَلَحات، وبذلك ورد السماع، قال الشاعر:

٣- نَصّر اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطّلَحَاتِ[1]

(١) البيت من بحر الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، ويروى (نصر الله ، ورحم الله)، ينظر البيت في: المقتضب ١٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٣، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢٨١/١.

المبحث الخامس
الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في جمع المؤنث السالم

يختلف استعمال علامات التأنيث في جمع المؤنث السالم، فمنها ما يُحذف اتفاقًا، ومنها ما يُقلب ياء على الراجح، ومنها ما يُقلب واوًا على الراجح، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم

عند جمع المختوم بتاء التأنيث جمع مؤنث سالما تُحذف منه التاء، فنقول في فاطمة، ومُسلمة: فاطمات، ومُسلمات.

والعلة في ذلك هي الفرار من الجمع بين علامتي تأنيث، وللتعويض عن تاء المفرد بتاء الجمع(١)، وأيضا فرارًا من وقوع العلامة حشوًا.

ثانيًا: ألف التأنيث المقصورة في جمع المؤنث السالم

عند جمع المختوم بألف التأنيث المقصورة جمع مؤنث سالما تُقلب الألف ياء، كما قُلبت في التثنية، علمًا كان الاسم أو صفة، فنقول في لَيْلى: لَيْلَيَات، وفي حُبْلى: حُبْلَيَات، كما قيل في التثنية: لَيْلَيَان وحُبْلَيَان.

وهذه الألف تُقلب ياء مطلقًا رابعة أو أكثر، لا فرق في ذلك عند البصريين(٢).

وخالف الكوفيون في ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدًا، فأجازوا حذفها، فيقولون في باقلّى: باقلّات(٣)؛ قياسًا على ما سمع في هَراوات جمعًا لهَراوى جمع هِراوة، وذلك في قول الشاعر:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤٦٠/٦.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٤٥٧/٦.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣٥/٢.

٤- تَرَوَّحَ فِي عُمِّيَّةٍ وأعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُوجُ[١]

وأرى أن حذف ألف التأنيث المقصورة أكثر من رابعة قياسًا على هَرَاوات ضعيف لأمرين:

الأول: أن ما سُمع بحذف الألف المقصورة أكثر من رابعة قليل، فيُحفظ ولا يقاس عليه[٢].

الثاني: لا يصلح الاستدلال بكلمة هَرَاوات على جوزا حذف ألف التأنيث المقصورة في جمع المؤنث السالم؛ لأن الألف المحذوفة في هَرَاوات لم يُتفق على كونها للتأنيث، فإن كانت عند الكوفيين للتأنيث، وهَرَاوَى عندهم على فَعَالَى؛ إلا أنها عند البصريين على فَعَائِل[٣]، فالألف في هَراوى عندهم بدل من الواو التي هي لام الكلمة في المفرد هِراوة، وعلى هذا فألف هَراوى التي حذفت في هَراوات تحتمل غير التأنيث، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وبناء على ما سبق فالراجح في ألف التأنيث المقصورة في جمع المؤنث السالم القلب ياء رابعة أو غير رابعة وفقًا لمذهب البصريين.

وإذا كان المختوم بألف التأنيث المقصورة على فَعْلى أنثى فَعْلان فلا يُجمع

---

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أعثر على قائله، تروّح: راح، عمّيّة: ضلال أو كِبر، ويروى (وأغاثه)، ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٨١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١، والمقاصد الشافية ٤٥٧/٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٣/٢، ٦٦٤، وتوضيح المقاصد ١٥٧٥/٣، والأشموني ٤٠٩/٤. يرى البصريون أن الألف في هَراوى ليست للتأنيث، بل هي بدل من لام الكلمة، فالمفرد هِراوة كرِسالة، فلام الكلمة واو، ثم قلبت في الجمع ألفًا، والأصل هَرااو بألفين: الأولى ألف الجمع، والثانية ألف المفرد الثالثة الزائدة، فقلبت الألف الثانية همزة، فصارت: هَرائِو على فَعائِل، كما قلبت في رَسائِل، ثم قلبت الواو المتطرفة لام الكلمة ياء لكسر ما قبلها، فصارت: هَرائِي، ثم فتحت الهمزة فقلبت الياء ألفًا، ثم خُفّفت الهمزة بقلبها واوًا، فصارت: هَراوَى على فَعائِل، وقلبت واوًا لا ياء للمشاكلة بين الجمع والمفرد؛ لأن المفرد هِراوة بالواو رابعة بعد ألف.

بالألف والتاء؛ كما لم يُجمع مذكره بالواو والنون، فلا يقال في سَكْرى: سَكْرَيات؛ كما لم يُقل في جمع سَكْران: سَكْرانون[1].

وأجاز ابن كيسان: سَكْرَيَات؛ حملًا على إجازته جمع مذكره (سَكْران) جمعًا سالما: سَكْرانون[2].

قال الرضي: ((وأجاز ابن كيسان: أحمرون، وسَكْرانون، واستدل بقوله :

٥- فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا[3]

وهو عند غيره شاذ، وأجاز أيضًا: حَمْراوات، وسَكْريات، بناء على تصحيح جمع المذكر، والأصل ممنوع ؛ فكذا الفرع))[4].

فمذهب ابن كيسان مردود لأمرين :

الأول: أن ما استشهد به شاذ، فحقه أن يُحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني: أن البيت ورد بالجمع المذكر في مذكر فَعْلاء (أَحْمَرِين، وأَسْوَدِين) لا في مذكر فَعْلى.

ولعله حمل فَعْلى على فَعْلاء، فيبقى الرد عليه من جهة ندرة السماع.

وعليه فالراجح في فَعْلى أنثى فَعْلان عدم جمعها بالألف والتاء، لكن إذا سُمّي

(١) ينظر: التسهيل ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٣/١، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩٥/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٧٦/٣، ٣٨٩.

(٣) البيت من بحر الوافر، للكميت بن زيد الأسدي، في ديوانه ٤٣٧، ويروى (نساء بني تميم)، والبيت منسوب للكميت في: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١، والمقرب ٥٠/٢، ومنسوب لحكيم الأعور بن عياش الكلبي في: خزانة الأدب ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥، وشرح الشافية للرضي ١٧١/٢، والأشموني ١/ ١٤٧، وهمع الهوامع ١٥٢/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٧٦/٣، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥ ، ٦١.

بفَعْلى جاز جمعها؛ لأنها حينئذ علم لا صفة، فنقول في سَكْرى علمًا لامرأة: سَكْريات بقلب ألف التأنيث المقصورة ياء[١].

ثالثا: ألف التأنيث الممدودة في جمع المؤنث السالم

تُقلب ألف التأنيث الممدودة واوًا في جمع المؤنث السالم على حد قلبها في التثنية، فنقول في جمع صَحْراء: صَحْراوات ،كما قيل في المثنى: صَحْراوان.

وأجاز الكوفيون حذفها خامسة فصاعدًا، فيقولون في خُنْفُسَاء، وقَاصِعَاء: خُنْفُسات، وقَاصِعات[٢].

وهو قول ضعيف؛ لأن ما سمع من ذلك قليل، فيُحفظ ولا يقاس عليه[٣].

وإذا كان المختوم بألف التأنيث الممدودة على فَعْلاء أنثى أَفْعَل فلا يجوز جمعه جمع مؤنث سالما؛ كما لم يُجمع مذكره أفْعَل بالواو والنون، فلا يُقال في جمع حَمْراء: حَمْراوات؛ كما لم يُجمع مذكره أَحْمر على أَحْمرون وأَحْمرين، بل يُجمع جمع تكسير، فيُقال في جمع المذكر والمؤنث: حُمْر[٤].

وأجاز الفراء[٥]، وابن كيسان[٦]، والكوفيون[٧] جمع حَمْراء على حَمْراوات؛ قياسًا على تجويزهم جمع المذكر أَحْمر بالواو والنون: حَمْراوُون، واحتجوا بالبيت السابق:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١، وارتشاف الضرب ٥٨٨/٢.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠.

(٣) ينظر: التسهيل ١٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٤/١.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٣/١، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩٥/٢.

(٥) ينظر الارتشاف ٥٨٧/٢ ، والهمع ٨٠/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٧٦/٣، ٣٨٩.

(٧) ينظر: الارتشاف ٥٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩٥/٢، ٩٦، والهمع ٨٠/١.

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا[1]

ولكنه بيت شاذ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه، بناء على ذلك فالراجح أن فَعْلاء أنثى أَفْعَل لا تُجمع بالألف والتاء.

فإذا سُمّي بفَعْلاء أنثى أَفْعَل جُمعت بالألف والتاء، وقُلبت الهمزة واوًا، فيقال في حَمْراء علمًا لأنثى: حمراوات[2]، ومنه قوله –صلى الله عليه وسلم–: {ليس في الخَضْراوات صدقة}[3].

وإذا كان المختوم بألف التأنيث الممدودة على فَعْلاء التي ليس لها مذكر، كامراة عَجْزاء، ودِيمة هَطْلاء؛ جاز عند ابن مالك جمعه بالألف والتاء مع قلب الهمزة واوًا، فيقول: هَطْلاوات، وعَجْزاوات؛ لأن منع الجمع بالألف والتاء فيما له مذكر على أفعل تابع لمنع جمع مذكره بالواو والنون، والمذكر هنا مفقود، ويدل على جواز الجمع ما سُمع من قولهم: خَيْفاوات، ودَكّاوات في جمع خَيْفاء، وهي الناقة التي خِيفت، أي اتسع جلد ضرعها، وجمع دَكّاء، وهي الأكمة المنبسطة، وهما مثل: امراة عَجْزاء، ودِيمة هَطلاء، فلا مذكر لهما[4].

وخالفه أبو حيان، فذهب إلى أن المؤنث على فَعْلاء الذي لا مذكر له يجب أن يعامل معاملة ما له مذكر، فيُمنع من الجمع الألف بالتاء؛ بدليل أن أفعل المذكر الذي لا فَعْلاء له لم يُجمع بالواو والنون، مثل: رجل أَكْمَر[5]: فلم يقولوا: أَكْمرون،

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٩/٣، والتسهيل ٢٠، والارتشاف ٥٨٨/٢.

(٣) ينظر الحديث في: مصنف ابن أبي شيبة ٣٧٢/٢، وسنن الدارقطني ٤٧٦/٢، والسنن الكبرى للبيهقي٢١٨/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١١٣/١.

(٥) رجل أكمر: عظيم الكمرة، أي: رأس الذكر.

ورجل آدَر[1]، فلم يقولوا: آدرون؛ لأنه لا مؤنث لهما، فكذلك المؤنث على فَعْلاء الذي لا مذكر له لا يُجمع بالألف والتاء؛ كما لم يُجمع بالواو والنون أَفْعَل الذي لا مؤنث له.

وأما ما سُمع من الجمع بالألف والتاء في خَيْفاء ودَكّاء فشاذ، وإجراء للوصف مجرى الاسم؛ بدليل قراءة ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾[2] فاستعمل دكّاء اسمًا للمذكر، وكقوله -صلى الله عليه وسلم-: {ليس في الخَضْراوات صدقة}[3]، فهي هنا اسم للبقول[4].

ولا يخفى قوة القياس عند أبي حيان، مع قلة المسموع الذي احتج به ابن مالك.

وخلاصة القول:

تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم تُحذف اتفاقًا، أما ألف التأنيث المقصورة فتُقلب ياء، والراجح أنها لا تُحذف خامسة فصاعدًا، وأما ألف التأنيث الممدودة فتُقلب واوًا، والراجح أنها لا تُحذف خامسة فصاعدا.

(١) رجل آدر: منتفخ الخصية.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٤٣، قرأ حمزة والكسائي (دكّاءَ)، وقرأ باقي السبعة (دكًّا)، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٩٣، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٣٦٠.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩٦/٢، ٩٧.

المبحث السادس

الفرق بين تاء التأنيث وألِفَيْه في التصغير

تختلف علامات التأنيث في التصغير من جهة الاعتداد بها، فمنها ما يُعتد به في التصغير، فيُحذف لإخلاله ببنية التصغير، ومنها ما لا يُعتد به، فلا يُحذف لأنه لا يخل ببنية التصغير، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث في التصغير

تاء التأنيث لا يُعتد بها في التصغير؛ لأنها في تقدير الانفصال، فهي زيادة لم تُبنَ عليها الكلمة؛ لأنها تدخل على اسم مستعمل تام الفائدة –أي المذكر مثل: ضارب– وذلك لإحداث معنى آخر هو التأنيث، فنقول: ضاربة، فهي بذلك بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم آخر، قال سيبويه: ((وإنما كانت التاء بهذه المنزلة لأنها تُضَمّ إلى الاسم ،كما يُضَمّ (مَوْت) إلى (حَضْر) ، و(بَك) إلى (بَعْل)[1].

فلا يُعتد بتاء التأنيث في التصغير، ومن ثم لا تُحذف؛ لأن بقاءها لا يخل ببنية التصغير، فالتصغير يقع فيما قبل التاء، ثم تلحق التاء، كما يُصغر صدر المركبين، ثم يلحق الاسم الثاني، فنقول في تصغير طلحة: طُلَيْحة ،كما نقول في تصغير حَضْرموت: حُضَيْرموت.

ولأن تاء التأنيث لا يُعتد بها في التصغير فإنها تثبت مع حذف حرف أصلي لإقامة بنية التصغير، كقولهم في تصغير سَفَرْجلة: سُفَيْرِجة، فيحذفون اللام وهي حرف أصلي، ويبقون تاء التأنيث؛ لأنها لا يُعتد بها؛ لكونها في تقدير الانفصال.

---

(١) الكتاب ٤١٩/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٥، ١٢٧، وشرح الشافية للرضي ١٩٤/١، ٢٤٦ ، ٢٤٧، والمقاصد الشافية ٢٩٨/٧ ، ٣٣٩، ومجموعة الشافية في التصريف ٣٣٢/١ .

ثانيًا: ألف التأنيث المقصورة في التصغير

ألف التأنيث المقصورة يُعتد بها في التصغير حرفًا من حروف الكلمة، بخلاف تاء التأنيث، وألف التأنيث الممدودة، فلا يُعتد بهما في التصغير؛ لكونهما في تقدير الانفصال، أما ألف التأنيث المقصورة فلا تُقدر منفصلة في التصغير؛ لأنها حرف ساكن خفيف، فلم تقو أن تكون في تقدير الانفصال كالألف الممدودة التي قويت بالحركة، ومن ثم تُحذف الألف المقصورة إذا أخلت ببنية التصغير، مثل: قُرَيْقر في تصغير قَرْقرى[1].

فإذا لم تخلّ ألف التأنيث المقصورة ببنية التصغير لم تُحذف، وذلك إذا كانت الألف رابعة، مثل: حُبْلى، فنقول: حُبَيْلى، فإذا كانت الألف فوق الرابعة أخلت ببنية التصغير، فتُحذف وجوبًا، نحو: قُرَيْقر في قَرْقرى، إلا إذا كانت الألف خامسة وثالث الكلمة مدة زائدة، نحو: حُبارى، فيجوز حذف المدة الثالثة، فتصير ألف التأنيث المقصورة رابعة فتبقى، فنقول: حُبَيْرَى، ويجوز بقاء المدة الثالثة، فتصير ألف التأنيث المقصورة خامسة فتُحذف، فنقول: حُبَيِّر.

ثالثا: ألف التأنيث الممدودة في التصغير

وأما ألف التأنيث الممدودة فلا يُعتد بها في التصغير، ومن ثم لا تُحذف مثل تاء التأنيث؛ لأن بقاءها لا يخل ببنية التصغير، فنقول في تصغير حَمْراء: حُمَيْراء.

وإنما عوملت ألف التأنيث الممدودة في التصغير معاملة تاء التأنيث فلم يُعتد بها؛ لكونها مثل التاء في تقدير الانفصال؛ وذلك لأنها لما صارت متحركة بعد أن كانت ساكنة، ولزم حرف المد قبلها؛ صارت كأنها حرفان، فصارت كثاني المركبين،

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٥٩، وشرح الشافية ١/٢٤٧، والمقاصد الشافية ٧/٣١٤، ٣٣٩، ومجموعة الشافية في التصريف ١/٣٣٢.

كما أنها أشبهت بحركتها التاء، والتاء لا تُحذف، فكذلك ألف التأنيث الممدودة[1].

ويرى سيبويه أن الألف الممدودة لا تشبه التاء في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ بدليل أنه في نحو جلولاء يحذف المدة الثالثة، فيقول: جُلَيْلاء، لكنه لا يحذفها مع التاء، فيقول في فَرُوقة: فُرَيّقة، بالتشديد بغير حذف[2].

وعلة ذلك عند سيبويه أن ألف التأنيث الممدودة لها شبه بالتاء، ولها شبه بالألف المقصورة، فهي تشبه التاء في قوتها بالحركة، وتشبه الألف المقصورة في كونها زيادة بُنِيت عليها الكلمة من أول الأمر، بخلاف التاء، فهي زيادة لم تُبن عليها الكلمة، بل بُنِيت الكلمة واستُعملت، ثم زيدت التاء للتأنيث، فضارب بناء مستعمل للمذكر، ثم لحقت التاء للتأنيث، أما الألفان في حُبْلى وحَمْراء فقد لحقتا هاتين الكلمتين من أول الأمر.

وكان لهذا الشبه بالتاء من جهة والشبه بالألف المقصورة من جهة أخرى أثره في الخلاف بين سيبويه والمبرد في تصغير ما آخره ألف تأنيث ممدودة وثالثه مدة زائدة، نحو: جَلُولاء، وبَرَاكاء، وقَرِيثاء.

فسيبويه يرى حذف المدة الثالثة مع أن بقاءها لا يخل ببنية التصغير، فيقول: جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء وقُرَيْثاء؛ وذلك مراعاة لشبه الألف الممدودة بكل من التاء والألف المقصورة.

فالشبه بين الألف الممدودة والتاء يقضي للألف الممدودة بحكم التاء، وهو البقاء وعدم الحذف لتقدير انفصالها.

والشبه بين الألفين يقضي للمدودة بحكم المقصورة في حذف المدة الثالثة الزائدة

(١) ينظر: الكتاب ٤٢٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ ، والمقاصد الشافية ٣١٤/٧ ، ٣٣٩، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١٤٠/١، ومجموعة الشافية في التصريف ٣٣٢/١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ١٤٢٩/٥ .

عند بقاء المقصورة، فكما يجب حذف المدة الثالثة في حال ثبوت الألف المقصورة في نحو: حُبَارى، فنقول حُبَيْرى؛ فكذلك يجب حذف المدة الثالثة مع الألف الممدودة لتعَيُّن بقائها، كما أنه يترتب على تعَيُّن بقاء الألف الممدودة أنها صارت بمنزلة الخامس الأصلي كالكاف في مُبَارك، وفي مثل هذا يجب حذف المدة الثالثة، فنقول: مُبَيْرِك، وكذلك يجب حذف المدة الثالثة في نحو: جَلُولاء .

فمراعاة الشبهين عند سيبويه أولى من مراعاة أحدهما دون الآخر.

قال سيبويه: ((وإذا حقرت بَروكاء، أو جَلولاء قلت: بُرَيْكاء، وجُلَيْلاء؛ لأنك لا تحذف هذه الزوائد؛ لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث، فلما لم يجدوا سبيلًا إلى حذفها -لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسةً، وكانت من نفس الحرف- صارت بمنزلة كاف مُبَارك، وراء عُذَافِر)) [(١)].

ووافق سيبويه كثيرٌ من النحويين كابن السراج[(٢)]، وابن ولاد[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وابن مالك[(٥)].

ويرى المبرد عدم حذف المدة الثالثة، فيقول: جُليّلاء، بإثبات الواو الثالثة مع قلبها ياء وإدغامها في ياء التصغير؛ لعدم الاعتداد بالألف الممدودة، مع عدم إخلال المدة الثالثة ببنية التصغير.

قال المبرد: ((واعلم أن سيبويه يقول في تحقير: بَروكاء، وبَراكاء، وخُراسان:

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠، ٣٤١، وينظر: المقرب ٢/٩٨، ٩٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠١، وتوضيح المقاصد ٥/١٤٢٩ ، ١٤٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥٠٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠/٤٨٦٥، والهمع ٣/٣٤٥ ، والأشموني ٤/٢٢٩ ، ٢٣٠، وحاشية الصبان ٤/٢٢٩ ، ٢٣٠.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٣/٤٨.

(٣) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٢٠ .

(٤) ينظر المقرب ٢/٩٨ .

(٥) ينظر التسهيل ٢٨٦.

بُرَيْكاء وخُرَيْسان، فيحذف ألف خُراسان الأولى، وواو بَروكاء، كما يحذف ألف مُبَارك، وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئًا؛ لأنك لست تجعل أَلِفَي التأنيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم)) [(١)].

وأرى عدم وجوب حذف المدة الثالثة في نحو: جَلُولاء؛ لأن بقاءها لا يخل ببنية التصغير؛ حيث يتأتى مع بقائها بناء فُعَيْعِل.

وأيًّا ما كان الأمر فألف التأنيث الممدودة في المذهبين لا يجوز حذفها؛ لكونها في تقدير الانفصال، فلا يُعتد بها.

وقد نقل كثير من النحويين مخالفة ابن الأنباري الإجماع على عدم حذف الألف الممدودة، فأجاز –وحده دون موافق– حذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة مع التعويض عنها بالتاء؛ قياسًا على المقصورة، كما في: حُبَيِّرة، ولُغَيْغِيزة، فيقول في: بَرْنَساء، وبَاقَلاء: بُرَيْنِسة، وبُوَيْقِلة، ولا يجوز ذلك عند غيره، بل يجب: بُرَيْنِساء، وبُوَيْقِلاء[(٢)].

لكن كلام ابن الأنباري في المذكر والمؤنث على بقاء الألف الممدودة، فصرّح أن البَاقِلاء تصغر على البُوَيْقِلاء، أما البُوَيْقِلة عنده فتصغير الباقلّى بالألف المقصورة.

قال ابن الأنباري: ((وإذا صغرت الباقلّى، والمِرْعِزّى قلت: مُرَيْعِزَة، وبُوَيْقِلَة، على قول من قال في تصغير الكُمَّثراة: كُمَيْثِرة، ومن قال في تصغير الكُمَّثراة: كُمَيْمِثرية قال في تصغير الباقلّى والمِرْعِزّى: بُوَيْقِلّة، ومُرَيْعِزّة ... ومن مدّ الباقلّاء

(١) المقتضب ٢/٢٦٠، ٢٦١.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٨٧، وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٤، وارتشاف الضرب ١/٣٨١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠/٤٨٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥١٦، والهمع ٣/٣٤٨، والأشموني ٤/٢٤٣.

قال في التصغير: البُوَيْقِلَاء))[1].

وعلى هذا فابن الأنباري لم يخالف الإجماع في بقاء ألف التأنيث الممدودة في التصغير.

وخلاصة القول:

تختلف علامات التأنيث في التصغير من جهة الاعتداد بها وعدمه، فتاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة لا يُعتد بهما لكونهما في تقدير الانفصال، فلا تُحذفان لعدم إخلالهما ببنية التصغير، بخلاف ألف التأنيث المقصورة، فيُعتد بها لأنها ليست في تقدير الانفصال، فتُحذف لإخلالها ببنية التصغير.

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٣٢٢، ٣٢٣.

المبحث السابع

الفرق بين تاء التأنيث وألِفَيْه في النسب

تختلف تاء التأنيث وألفاه في النسب، فمنها ما يُحذف، ومنها يُقلب واوًا، ومنها ما يدور بين الحذف والقلب، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث في النسب

عند النسب إلى ما في آخره تاء تأنيث تُحذف هذه التاء، فنقول في النسب إلى مكة: مكِّيّ، وإلى كوفة: كوفِيّ.

وعلل النحويون لحذف هذه التاء بالعلل الآتية:

الأولى: أن تاء التأنيث لو بقيت في النسب لوقعت حشوًا في الكلمة، فكنا نقول في نسب المذكر إلى مكة، وكوفة: مكتِيّ، وكوفتِيّ، وتاء التأنيث لا تقع حشوًا[1].

الثانية: أن تاء التأنيث لو بقيت في النسب لترتب على ذلك اجتماع تاءي تأنيث في كلمة واحدة، وذلك عند نسب المؤنث إلى نحو: مكة،وكوفة، فكنا نقول: مكتية، وكوفتية[2].

الثالثة: الفرار من الجمع بين تاء التأنيث وياء النسب؛ لما بينهما من الشبه[3] المتمثل في الآتي:

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥، ومجموعة شرح الشافية ٤٠١/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥، وشرح الشافية للرضي ٦/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٤٤/٥، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٧ ، ومجموعة شرح الشافية ٤٠١/١.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥.

أولا: أن التاء تأتي عوضًا عن ياء النسب في جمع المنسوب، فنقول: مهلبِيّ ومَهَالِبة، وبَرْبرِيّ وبَرَابِرة [١].

ثانيًا: كل من التاء والياء يُمزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه، وينتقل إليه الإعراب، فكل منهما حرف إعراب لما دخل فيه[٢].

ثالثا: كل منهما يُفرّق به بين الجنس وواحده، فالتفريق بالياء نحو: زنج وزنجيّ، ويهود ويهوديّ، والتفريق بالتاء نحو: تمر وتمرة، وشجر وشجرة[٣].

فلم يُجمع بين تاء التأنيث وياء النسب كما لم يُجمع بين علامتي نسب.

وهذه العلة الثالثة –أي علة الشبه بين الياء وتاء التأنيث– ضعيفة؛ لأنه لو امتنع اجتماع التاء مع الياء لما بينهما من الشبه لامتنع نحو: كوفيّة، وبصريّة في نسب المؤنث إلى الكوفة، والبصرة؛ لما في ذلك من الجمع بينهما[٤].

ثانيًا: ألف التأنيث المقصورة في النسب

عند النسب إلى ما في آخره ألف تأنيث مقصورة فإن الألف لا تأخذ حكمًا واحدًا كتاء التأنيث، بل يختلف حكمها بحسب رتبتها في كلمتها، وبحسب الحركة أو السكون في الحرف الثاني من الكلمة، فألف التأنيث المقصورة إما أن تكون خامسة فصاعدًا، أو رابعة والثاني ساكنًا، أو رابعة والثاني متحركًا، وبناء على ذلك فلها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تكون ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدًا، نحو: حُبارى وفَوْضُوضَى، فيجب حذف الألف، فنقول: حبارِيّ، وفَوْضُوْضِيّ.

والعلة في حذف الألف خامسة فصاعدًا هي الفرار من التقاء الساكنين:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤٣٨/٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٥، والمقاصد الشافية ٤٣٨/٧.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٤٣٨/٧.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٦/٢.

الألف وأولى ياءي النسب.

وأيضًا حُذفت الألف تخفيفًا لطول الاسم وكثرة حروفه، وإذا كانت الألف قد حُذفت فيما قَلّت حروفه، نحو حُبْليّ -كما سيأتي- فالحذف فيما كثر أولى وألزم[1].

قال سيبويه: ((وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدًا الحذف؛ لأنه حين كان رابعًا في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيّدًا، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازمًا؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى، وإذا زاد الاسم ثقلًا كان الحذف ألزم)) [2].

الحالة الثانية: أن تكون ألف التأنيث المقصورة رابعة والثاني متحركًا، مثل: بَشَكَى، وجَمَزَى، فتُحذف الألف أيضًا، فنقول: بَشَكِيّ، وجَمَزِيّ.

والعلة في حذف الألف هنا أنها في حكم الخامسة؛ لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة الحرف، والحركة قد تنزل منزلة الحرف؛ بدليل أن العلم المؤنث الثلاثي إذا كان ساكن الثاني جاز صرفه، نحو: هنْد، ودعْد، وإذا تحرك ثانيه نحو: سَقَر، وقَدَم مُنع من الصرف؛ لأن الحركة فيهما جعلتهما بمنزلة الرباعي زينب، وسعاد[3].

الحالة الثالثة: أن تكون ألف التأنيث المقصورة رابعة والثاني ساكنًا، مثل: حُبْلى، وسَكْرى، فيجوز في الألف ثلاثة أوجه[4]:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٥، وشرح الشافية للرضي ٤٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٤١/٧.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٤/٣، والمقتضب ١٤٨/٣، ١٤٩، وعلل النحو للوراق ٥٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٥، وشرح الشافية للرضي ٣٩/٢، ٤٠، والمقاصد الشافية ٤٤٢/٧.

(٤) ينظر: علل النحو للوراق ٥٣٦، ٥٣٧، والتكملة ٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٥، ١٥٠، وشرح الشافية للرضي ٣٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٤٤/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٧.

الوجه الأول: حذفها، فنقول: حُبْلِيّ، وسَكْرِيّ؛ تشبيهًا لها بتاء التأنيث؛ لأنها زائدة مثلها، وفي معناها.

وأيضًا للتفريق بين الألف الزائدة، نحو: حُبْلَى، والألف الأصلية، نحو: مَلْهَى، أو الملحقة بأصل، نحو: أَرْطًى، فجعلوا الحذف للزائد لأنه أولى به.

قال سيبويه في النسب إلى نحو: حُبْلَى، ودِفْلَى: ((فأحسن القول فيه أن تقول: حُبْلِيّ، ودِفْلِيّ؛ لأنها زائدة لم تجئ لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وما أشبه ما هو من نفس الحرف)) (١).

الوجه الثاني: قلبها واوًا، فنقول: حُبْلِوِيّ، وسَكْرِوِيّ؛ تشبيهًا لها بالألف المنقلبة عن أصل، نحو: مَلْهِوِيّ في النسب إلى مَلْهى.

وإنما أشبهت ألف التأنيث الألف الأصلية في نحو مَلْهى؛ لأن ألف التأنيث المقصورة وإن كانت زائدة إلا أنها زيادة لازمة؛ لأنها بُنيت عليها الكلمة، ولاتنفك عنها، أضف إلى ذلك أن الكلمة في حال سكون الحرف الثاني تشبه نحو مَلْهى في عدد الحروف، وفي الحركة والسكون .

قال سيبويه: ((ومنهم من يقول: حُبْلِوِيّ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ وذلك أنهم رأوها زائدة يُبنى عليها الحرف، ورأوا الحرف في العدة والحركة والسكون كمَلْهى، فشبهوها بها)) (٢).

الوجه الثالث: قلبها واوًا مع زيادة ألف قبل الواو، فنقول: حُبْلاوِيّ، وسَكْراوِيّ؛ تشبيهًا لها بألف التأنيث الممدودة، نحو: صَحْراوِيّ، كما أنهم سوَّوا بينهما في الجمع، فقالوا في جمع حُبْلَى: حَبالَى، كما قالوا في جمع صحراء: صَحارَى.

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٢.

(٢) الكتاب ٣/٣٥٣.

وأجود هذه الأوجه الحذف اتفاقًا، ثم القلب واوًا مع الفصل بألف، ثم القلب واوًا بلا فصل، وهذا الترتيب قال به: سيبويه[١]، والمبرد[٢].

وذهب بعض النحويين إلى أن القلب بلا فصل بألف أحسن من القلب مع الفصل، وممن قال بذلك: ابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، والرضي[٥]، وأبو حيان[٦].

وأرى أن الراجح ما ذكره سيبويه، وهو أن القلب مع الفصل أجود من القلب بلا فصل؛ لأن القلب مع الفصل يكون بالحمل على ألف التأنيث الممدودة، والقلب بلا فصل يكون بالحمل على الألف المنقلبة عن أصل، ولا شك أن ألف التأنيث المقصورة أقرب إلى الممدودة منها إلى الأصلية؛ لأنها مثل الممدودة في: الزيادة، والدلالة على التأنيث.

ثالثا: ألف التأنيث الممدودة في النسب

ألف التأنيث الممدودة في النسب لا يختلف حكمها باختلاف عدد حروف الكلمة كما هو الشأن في ألف التأنيث المقصورة، فألف التأنيث الممدودة تُقلب واوًا، سواء كثرت حروف الكلمة، مثل: خُنْفُساء، ومَعْيُوراء، أم قلّت حروفها، نحو: صَحْراء، وحَمْراء، فلا تُحذف الهمزة، بل تُقلب واوًا، فنقول: خُنفساوِيّ، ومعيوراوِيّ، وصحراوِيّ، وحمراوِيّ.

وشذّ حمرائِي، كما شذّ جَلولِيّ، وصنعانيّ في النسب إلى: جَلُولاء، وصَنْعاء . والعلة في قلبها واوًا دون بقائها أو حذفها أنها لو بقيت لوقعت علامة

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢، ٣٥٣.
(٢) ينظر المقتضب ٣/١٤٧، ١٤٨.
(٣) ينظر المقرب ٢/٦٣، ٦٤.
(٤) ينظر: التسهيل٢٦١، ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١.
(٥) ينظر شرح الشافية ٣/٣٩، ٤٠.
(٦) ينظر المقتضب ٣/١٤٧، ١٤٨.

التأنيث حشوًا، إذ كنا نقول: صحرائِيّ، وحمرائِيّ، ولم يجز حذف الهمزة لأنها زيادة لازمة بُنيت عليها الكلمة، وهي مع ذلك متحركة وليست ساكنة كألف التأنيث المقصورة، فقويت بالحركة على الحذف، فلما لم يجز بقاؤها ولا حذفها وجب قلبها واوًا[1].

كما أنها قُلبت واوًا ولم تحذف بالحمل على المثنى والجمع، فقالوا: صحراوِيّ ،كما قالوا: صحراوان، وصحراوات[2].

وقُلبت واوًا أيضًا للتفريق بين الهمزة الأصلية التي تثبت في النسب، مثل: قرّائِيّ، وبين الهمزة الزائدة المحضة، مثل: حمراء، فأثبتوا الأصلية ، فقالوا: قرّائِيّ، وقلبوا الزائدة؛ لأنها أولى بالتغيير، فقالوا: حمراوِيّ[3].

وإنما قُلبت واوًا لا ياء فرارًا من اجتماع ثلاث ياءات، ولم تُقلب ألفًا؛ لأن ما قبل ياء النسب متحرك، والألف لا تقبل الحركة.

وخلاصة القول:

تفارق ألف التأنيث الممدودة في النسب كلًّا من تاء التأنيث وألف التأنيث المقصورة، فالتاء تُحذف، وألف التأنيث المقصورة تُحذف خامسة فصاعدًا أو رابعة مع تحرك ثاني الكلمة، وتدور بين الحذف والقلب واوًا مع الفصل بألف، أو من غير فصل إذا كانت رابعة والثاني ساكنًا، أما ألف التأنيث الممدودة فتُقلب واوًا.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٥٥، ٣٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٥، ١٥٦، وتوضيخ المقاصد ٧/٥٠٨، ٥٠٩.

(٢) ينظر التكملة ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٥٥.

المبحث الثامن
الفرق بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه في الوقف

تختلف علامات التأنيث الثلاث في الوقف، فمنها ما يُبدل هاء، ويجوز في لغة الوقف عليه بلا إبدال، ومنها ما يبقى دون قلب، ويجوز مع تصحيحه إبداله ياء أو واوًا أو همزة، ومنها ما يبقى بلا تغيير، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تاء التأنيث في الوقف

عند الوقف على الاسم المحرك الآخر يجوز فيه خمسة أوجه: السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل [(١)].

ويستثنى من المحرك الآخر المختوم بتاء التأنيث، مثل: فاطمة، فيجب الوقف عليها بالسكون فقط؛ لأنها تُبدل في الوقف هاء، فلا يجوز فيها روم، ولا إشمام، ولا غيرهما؛ لأن ذلك يكون لبيان الحركة، والذي يتحرك إنما هو التاء لا الهاء[(٢)].

والعلة في قلب تاء التأنيث هاء في الوقف هي التفريق بين تأنيث الاسم، وتأنيث الفعل الذي يكون بالتاء وصلًا ووقفًا، والتفريق أيضًا بين التاء الاسمية التي للتأنيث، مثل: عِفْرِية، والتي تكون لغير التأنيث، مثل: عِفْرِيت، وعَنْكبوت[(٣)].

وإنما قُلبت التاء في الوقف هاء في الاسم دون الفعل لأصالة التاء الاسمية؛ لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه، بخلاف التاء الفعلية، فإنها لحقت الفعل دلالة

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٩، والمقاصد الشافية ٣٦/٨، والأشموني ٢٩٤/٤.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٤٧٧/٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١٧٣/٤، والمقاصد الشافية ٣٨/٨، والأشموني ٢٩٥/٤.
(٣) ينظر: الكتاب ١٦٦/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢.

على تأنيث فاعله، والتغيير في الأصل أولى لتمكنه[١].

وإبدال التاء عند الوقف هاء لغة جمهور العرب، ومن العرب من يقف بالتاء، فيقول: فاطمت، وطَلْحت، وحَمْزت.

قال سيبويه: ((وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَت))[٢].

قال أبو بكر بن الأنباري :((قال الفراء: والطائيون يقفون على كل تاء للمؤنث بالتاء، ولا يقفون بالهاء، فيقولون: هذا طَلْحَت، وهذا حَمْزَت، وهذه أَمَت)) [٣].

قال الشاطبي: ((قال ابن خروف: هي لغة يمنية، فيقولون: طَلْحَت، وحَمْزَت، وشَجَرَت ...والقراء يحكون هذا لغةً لطيء، وأنهم تنادَوا يوم اليمامة: (يا أهلَ سورة البَقَرَتْ)، فقال طائي منهم: (ما معي منها آيَت))) [٤].

وعلى لغة من يقف على تاء التأنيث بالتاء، فأكثر أهل هذه اللغة يقفون بالسكون فقط، وبعضهم يعاملها معاملة سائر الحروف، فيجوّز فيها: الروم، والإشمام، والتضعيف، وإبدال التنوين من المنصوب ألفًا، فيقول: في رأيت قائمةً: رأيت قائمتا، ولا يكون فيها النقل.

لكن أكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير[٥].

وعلى ما سبق فالأولى الوقف على التاء بالهاء مع تسكينها قياسًا على لغة

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٩ .

(٢) الكتاب ٤/١٦٧.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/٢٠٠، ونُسبت هذه اللغة أيضا إلى حمير، ينظر المصباح المنير (هوى) ٢/٦٤٤ .

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٨/٨٧.

(٥) ينظر: المقرب ٢/٢٤، وارتشاف الضرب ٢/٨٠٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٦٩، ١٤٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/٣٢٣، الأشموني ٤/٢٨٨.

جمهور العرب، ويجوز أيضًا الوقف بالتاء مع تسكينها قياسًا على لغة من وقف بالتاء، ولكن ذلك دون الأولى.

ثانيًا: ألف التأنيث المقصورة في الوقف

المشهور في الوقف على المختوم بألف التأنيث المقصورة بقاء الألف من غير تغيير[١]، والألف دائمًا ساكنة، فليس فيها: روم، ولا إشمام، ولا تضعيف، ولا نقل؛ لأن كل ذلك إنما يكون في المتحرك، والألف لا تقبل الحركة.

هذا هو المشهور عند العرب، وقد وردت لغات أخرى في الوقف على ألف التأنيث المقصورة، تُقلب فيها ألف التأنيث المقصورة في الوقف ياء، أو واوًا، أو همزة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: قلب ألف التأنيث المقصورة في الوقف ياء، وذلك لغة لفزارة، فيقولون في الوقف على حُبْلَى: حُبْلَيْ[٢]، وطيئ تبدلها ياء في الوصل والوقف[٣].

والعلة في قلب الألف ياء أن الألف خفية، فإذا وُقِف عليها كانت في غاية الخفاء وكأنها معدومة؛ لذلك يقال: يا رباه، بهاء السكت بعد الألف لبيانها، فلما كانت الياء أبين من الألف، وتشبهها في سعة المخرج؛ قُلبت الألف ياء لقصد البيان[٤].

وقد احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل من أجل البيان، وسَهّل ذلك فتح ما قبل الياء، فإنه

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤، والمقاصد الشافية ٣٦/٨.
(٢) ينظر: الكتاب ١٨١/٤، والتكملة ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٥/٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥٢٩١/١٠، والهمع ٣٨٩/٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٢.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٢.

يخفف من ثقلها[١].

ثانيًا: قلب ألف التأنيث المقصورة واوًا في الوقف، وهي لغة لبعض طيئ، ويبدلونها في الوصل أيضا واوًا كالوقف، فيقولون في الوقف والوصل: هذه حُبْلَوْ يا فتى[٢] .

قال الرضي: ((والذين يقلبونها واوًا يدَعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف))[٣].

والعلة في قلب الألف واوًا هي قصد البيان، فالواو أبين من الألف ومن الياء؛ لأن الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان، وبعده الواو لكونه من الشفتين، وإنما قُلبت واوًا أو ياء لتشابه الثلاثة في المدّ وسَعة المخرج [٤].

ثالثا: قلب الألف المقصورة في الوقف همزة، وهي لغة لبعض طيئ يبدلونها همزة[٥].

والعلة في قلب الألف همزة هي قصد البيان، فالألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركًا كانت أبين من الألف[٦].

أضف إلى ذلك أن مخرج الألف متسع، وفيه المد البالغ، فإذا وقفت عليه، ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره، فيهوي الصوت حتى ينقطع آخره في

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٦.
(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٨١، والتكملة ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠١، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٩٠، والأشموني ٤/٣٠٨.
(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٦.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٦.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/٣٠٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠/٥٢٩١، والهمع ٣/٣٨٩.
(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٧.

موضع الهمزة، وفي الواو والياء أيضًا مد ينتهي آخره إلى مخرج الهمزة[١].

وقد احتملوا ثقل الهمزة التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل؛ من أجل البيان، وخَفّف ثقل الهمزة فتح ما قبلها[٢].

والأولى في الوقف على ألف التأنيث المقصورة أن يوقف عليها بالألف بلا قلب؛ قياسًا على لغة جمهور العرب، ويجوز أيضًا الوقف عليها بالقلب؛ قياسًا على اللغات الأخرى، لكنه مخالف للأولى.

ثالثا: ألف التأنيث الممدودة في الوقف

المختوم بألف التأنيث الممدودة محرك الآخر بلا تنوين، فيجوز الوقف عليه بالسكون، وبالروم، وبالإشمام.

ولا يجوز فيه الوقف بالتضعيف؛ لأن من شروط التضعيف ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة لثقل اجتماع همزتين[٣].

كما أن من شروط التضعيف أن يكون ما قبل الآخر محركًا، فإن كان ساكنًا امتنع التضعيف؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ثلاثة سواكن[٤].

وعلى هذا فلا يجوز الوقف على ما آخره ألف تأنيث ممدودة بالتضعيف؛ لأن آخره همزة، ولأن ما قبله ساكن.

كما لا يجوز الوقف على ما آخره ألف تأنيث ممدودة بالنقل؛ لأن من شروط

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٧٦، ١٧٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٥.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٩، والمقاصد الشافية ٨/٥٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٩، والمقاصد الشافية ٨/٥٨.

النقل أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا قابلا للحركة[1]، وما قبل الآخر هنا ألف ساكنة لا تقبل الحركة، وعلى هذا فلا يجوز في الوقف على ألف التأنيث الممدودة إلا السكون، والروم، والإشمام.

وخلاصة القول:

الراجح في الوقف على علامات التأنيث أن يوقف على التاء بالهاء ساكنة، وأن يوقف على ألف التأنيث المقصورة بالألف ساكنة، ويجوز في ألف التأنيث الممدودة: التسكين، والروم، والإشمام.

(١) ينظر: الكتاب ١٧١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، والمقاصد الشافية ٦٤/٨.

الخاتمة

الحمد لله عدد نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه وأوليائه، وبعد:

فهذه أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال بحث الفروق التصريفية بين تاء التأنيث وأَلِفَيْه:

١- الراجح في تاء التأنيث أنها أصل، والهاء بدل منها في الوقف، أما ألف التأنيث المقصورة فأصلية دون خلاف، وأما ألف التأنيث الممدودة فالراجح فيها أنها منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة.

٢- الأصل في تاء التأنيث أن تكون في تقدير الانفصال، بعكس ألف التأنيث المقصورة التي تكون لازمة في تقدير الاتصال، أما ألف التأنيث الممدودة فالغالب فيها أن تكون في تقدير الاتصال، وقد تكون في تقدير الانفصال.

٣- تاء التأنيث تثبت في التثنية، فلا تُحذف، ولا تُقلب، أما ألف التأنيث المقصورة فتُقلب ياء رابعة أو أكثر من رابعة، ولا تُحذف خامسة فصاعدًا على الراجح، وأما ألف التأنيث الممدودة فالراجح فيها القلب واوًا.

٤- تختلف علامات التأنيث الثلاث في جمع المذكر السالم، فالتاء تُحذف عند من أجاز جمع ما هي فيه جمع مذكر سالما، والألف المقصورة تُحذف على خلاف في حركة ما قبلها، والراجح فتح ما قبلها، وألف التأنيث الممدودة تُقلب واوًا كحالها في التثنية.

٥- تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم تُحذف، أما ألف التأنيث المقصورة فتُقلب ياء، والراجح أنها لا تُحذف خامسة فصاعدًا، وأما ألف التأنيث الممدودة فتُقلب واوًا، والراجح أنها لا تُحذف خامسة فصاعدًا.

٦- تختلف علامات التأنيث في التصغير من جهة الاعتداد بها وعدمه، فتاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة لا يُعتد بهما لكونهما في تقدير الانفصال، فلا تُحذفان لعدم إخلالهما ببنية التصغير، بخلاف ألف التأنيث المقصورة، فيُعتد بها لأنها ليست في تقدير الانفصال، فتُحذف لإخلالها ببنية التصغير.

٧- تفارق ألف التأنيث الممدودة في النسب كلًّا من تاء التأنيث وألف التأنيث المقصورة، فالتاء تُحذف، وألف التأنيث المقصورة تُحذف خامسة فصاعدًا أو رابعة مع تحرك ثاني الكلمة، وتدور بين الحذف والقلب واوًا مع الفصل بألف، أو من غير فصل إذا كانت رابعة والثاني ساكنًا، أما ألف التأنيث الممدودة فتُقلب واوًا.

٨- الراجح في الوقف على علامات التأنيث أن يوقف على التاء بالهاء ساكنة، وأن يوقف على ألف التأنيث المقصورة بالألف ساكنة، ويجوز في ألف التأنيث الممدودة: التسكين، والروم، والإشمام.

التوصيات:

يوصي الباحث بمزيد من الدراسات المقارنة بين الأشباه والنظائر النحوية والتصريفية؛ لما فيها من فوائد مهمة للدارسين والباحثين.

ثبت المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مراجعة د: رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسي تحقيق أد: حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق د: عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
١٣- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق د: خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
١٤- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٥- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، أ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٦- حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٨- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب، بيروت.
١٩- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٢٠- ديوان عنترة، مجلس ولاية معارف بيروت، مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.
٢١- ديوان الكميت، جمع وتحقيق د: محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٢٢- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق أحمد طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٣- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه د: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢٤- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
٢٥- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٦- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢٧- السنن الكبرى ، لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.
٢٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ.

٢٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م.
٣٠- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٢- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د: إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٣٣- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش، تحقيق د: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٣٤- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د: صاحب أبو جناح.
٣٥- شرح الجمل المسمى المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد الإشبيلي المشهور بالخفاف، رسالة دكتوراه، تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ، جامعة أم القرى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
٣٦- شرح الشافية للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه تحقيق حسن أحمد حمدو العثمان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٧- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٨- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي، تحقيق د: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٩- شرح شواهد الشافية للبغدادى (مطبوع مع شرح الشافية للرضي)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون، رمضان ١٤٠٠هـ-يوليو ١٩٨٠م.

٤١- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستراباذي، تحقيق د: يوسف حسن عمر، مطبعة الشروق، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٤٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.

٤٣- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٤- شرح المفصل لابن يعيش، تم تصحيحه والتعليق عليه بمعرفة مشيحة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية.

٤٥- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤٦- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٧- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٤٨- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٤٩- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (كتاب يحتوي على شافية ابن الحاجب وخمسة شروح لها) تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
٥٠- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د: عبدالحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥١- المخصص لابن سيده، تحقيق إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٥٢- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٥٣- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٥٤- المذكر والمؤنث للمبرد، تحقيق د: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
٥٥- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د: محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٦- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د: علي جابر المنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢م.
٥٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق د: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٨- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن على الفيومى، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٩- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
٦٠- المعجم المفصل في شواهد العربية، د: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٦٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٦٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بالشواهد الكبرى لبدر الدين العيني، تحقيق أد: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٦٤- المقتضب لأبى العباس المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية،١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٦٥- المقرب لابن عصفور ،تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٦٦- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

٦٧- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٦٨- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٨م.